الفصل الثانى

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان

لابن مكى

دراسة فى الكتاب

المقدمة :

تضمنت مقدمة « تثقيف اللسان » عدة مسائل هى :

أولا — اللغة العربية فى صقلية :

يصور ابن مكى حال اللغة العربية فى صقلية، حيث فشا فيها اللحن و « دُخلت لغة العرب فلم تزل كل يوم تنهدم أركانها ، وتموت فرسانها، حتى استبيح حريمها، وهجّن صميمها، وعفت آثارها، وطفئت أنوارها »، وكان من أثر هذه الحال أن كثيراً من الناس يخطئون وهم يحسبون أنهم مصيبون ، وأن كثيراً من العامة يصيبون وهم لا يشعرون، وبلغ من فشو اللحن أن المخطىء ربما سخر من المصيب ، وتساوى الناس جميعاً ، عامتهم وخاصتهم ، فى اللحن. ولا يستثنى ابن مكى من ذلك إلا القليل . ولكن هذا الاستثناء ليس على إطلاقه فهؤلاء القليل إنما يتكلمون اللغة الصحيحة ويكتبونها « عند المباحثة والمكاتبة وقراءة الكتب ومواضع التحقيق ، فأما عند المخاطبة والمحاورة فلا يستطيعون مخالفة (ما تداوله) (١) الجمهور ، واستعمله الجم الغفير » ، أى أنهم يتكلمون اللغة الملحونة فى لهجات خطابهم مجاراة للعامة .

---

(١) أضفنا ما بين القوسين فى تحقيقنا ، فى موضع بياض بالاصل المخطوط ، استئناسا باستخدام المؤلف للفظى « المتداول » و « المستعمل » فى موضع آخر .

ويصل اللحن بين هؤلاء الخاصة إلى أخطر مراحله ، إذ تبدو مظاهره في تصحيف الأحاديث المشهورة ، وتعمد الوقف في مواضع لا يجوز الوقف عليها في القرآن الكريم ، وتغيير أشعار العرب وتصحيفها ، وتصنيف الكتب ملحونة . . . ويبلغ سوء الحال درجة لا يميز الناس فيها بين الصحيح والملحون ، بل ربما أنكروا الصواب « لطول ما ألفوا فقده ، وركبوا ضده » .

ويؤيد ابن مكي وصفه لحال اللغة بأربعة أمثلة كلها من أخطاء خاصة الناس . وهذه الأخطاء لم يسمعها ابن مكي رواية إنما لحظها بنفسه :

أولها : ما وقف عليه بخط رجل من خاصة الناس وأفاضلهم وهو قوله : « أحب أن تشتهد » بالشين ، يريد : « تجتهد » .

وهذا يدل على جهل هذا الرجل باشتقاق هذا الفعل ، فهو يكتبه كما ينطق به في العامية .

وثانيها : ما رآه بخط رجل آخر أكبر من الأول وأعلى منزلة ، إذ كتب على ظهر كتاب قول مروان بن أبي حفصة :

زَوامِلُ للأسفارِ لا عِلمَ عندَهُمْ بِجَيِّدِها إلاّ كعلمِ الأباعرِ

كتب « للأصفار » بالصاد . وقال ابن مكي : وأكثر الرواية فيه : للأشعار . إلى جانب رواية : للأسفار .

وثالث الأمثلة : أن رجلا « من أهل العلم » كتب إلى ابن مكي رقعة فيها : « قد عزمت على الإيتيان إليك » بزيادة ياء بعد الهمزة .

والمثال الرابع الذي تلقى في إثره دعوة لتأليف كتابه ، هو : أن ابن مكي شهد « رجلا قِبلَه تخصص وفقه وحفظ للأخبار والأشعار ، وقد سمع

كلاماً فيه ذكر كلمة الشَّدق، فلما سمعه بالدال غير معجمة أنكره وتعجب من أن يجوز ذلك ، وليس يجوز سواه » . وكان كالعامة يقول « الشذق » بالذال .

ثانيا ــ سبب تأليف الكتاب :

كان الوصف السابق لحال اللغة العربية فى عصر ابن مكى تمهيداً لضرورة تأليف كتاب فى الموضوع ، ينبه إلى هذا الخطر الداهم ، ويحاول إصلاح ما فسد من أمر اللغة فى بيئته .

وهذا وحده سبب قوى لتأليف الكتاب ، ولكن ابن مكى ــ جرياً على عادة كثير من المؤلفين ــ يذكر أن رجلا متخصصاً فى الفقه وحفظ الأخبار والأشعار ، وهو نفسه الذى أنكر الشدق بالدال مع أنه هو الصحيح ، رغب إليه فى أن يجمع له ما يقدر على جمعه مما يصحف الناس فى ألفاظهم ، حتى يقع فى مثل الخطأ الذى أخذه عليه ابن مكى ، وكان هذا هو الغرض الأساسى من تأليف الكتاب . ولكن ابن مكى أراد ألا يقصر كتابه على التصحيف ، فأضاف إلى ذلك الأغاليط التى سمعها من الناس على اختلاف طبقاتهم ، وقد راعى فى اختيارها أن يكون أكثرها مما لم ينبه عليه المتقدمون ممن كتبوا فى هذا الموضوع من علماء المشرق والمغرب ، إذ هو يريد أن يضيف جديداً لم ينص عليه المتقدمون ، ويوضح السبب فى إغفالهم كثيراً من الأغاليط التى ذكرها فى كتابه ، بأن كل من ألف فى هذا الموضوع « إنما نبه على غلط أهل عصره وبلده . وأهل البلدان مختلفون فى أغاليطهم ، فربما يصيب هؤلاء فيما يغلط فيه أولئك ، وربما يصيب أولئك فيما يغلط فيه هؤلاء ، وربما اتفقوا فى الغلط » . وهذا الجزء المتفق يحتمل أن يذكره فى كتابه ، ولهذا احترز بقوله : « مما لا يوجد فى كتب

المتقدمين التنبيه على أكثره » ولم يقل : عليه . ويدعم ابن مكى هذه الحقيقة بالأمثلة التى ذكرها من كتبوا فى لحن العامة فى المشرق ، ولحن العامة فى الأندلس .

فالأخطاء الآتية التى رويت عن أهل المشرق يخطىء فيها عامة صقلية ، وهى قولهم : « النَسّيان » بفتح السين والنون بدل : النسْيان ، و « آمَّين » بالتشديد ، و « أخذ للأمر هبّته » بدل : أهبته ، بل أخطأ أهل المشرق فى كلمات لم يلفظ بها أهل صقلية ولا سمعوا بها ، مثل : « قاقُزّة » فى القاقوزة (٢) وقارورة فى القارِيّة(٣) ، وعنب مُلاّحى(٤) بالتشديد بدل التخفيف ، وتوثر وتُحمد بدل : تُوفر وتُحمَد ، وأشباه لذلك كثيرة .

والأخطاء الآتية التى رواها أبو بكر الزبيدى من لحن العامة فى الأندلس لا تقع من أهل صقلية ، وهى قولهم : تَبْن ، ونَوْنِىٌ ، وقُبَّيْد ، بدل : تِبْن ونُونِىٌّ ، وقُبَّيْط (٥) ، « ومثل ذلك كثير مما لاغلط عندنا فيه ، ولا حاجة

---

(٢) القاوزة مثل القازوزة : قدح يشرب منه . والقاقزة تحريفه (الصحاح : قزز) .

(٣) القارية طائر قصير الرجلين طويل المنقار اخضر الظهر . تتيمن به العرب . وبعض عامة المشرق يشددون الياء فيقولون القارية ، وبعضهم يقول : « قارورة » و « قارور » راجع : الصحاح (قرا) وشرح فصيح ثعلب (التلويح ١٣٦) واصلاح المنطق : ١٨١

(٤) عنب ابيض فى حبه طول ، وهو بتخفيف اللام ، وجاء فى الشعر بتشديدها كقول ابى قيس بن الاسلت :

وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا

(٥) القبيط ، ويسمى الناطف : ضرب من الحلوى يصنع من اللوز والجوز والفستق . والكلمات التى ذكرها ابن مكى من « لحن العامة » للزبيدى ص ٢٤ ، ٩ ، ١٦ .

بنا إلى التنبيه عليه » . إذاً فى هذه البيئة أخطاء خاصة لا بد أن يفرد لها كتاب ، وهذا هو « تثقيف اللسان » الذى يدل كلام ابن مكى على أنه لم يؤلف قبله عن غلط أهل صقلية .

• تاريخ تأليفه :

من الثابت أن ابن مكى عرض مادة كتابه على ابن البر التميمى ، كما ذكر فى مقدمته. ومن المعروف أن ابن البر ترك صقلية إلى الأندلس عام ٤٦٠ هـ وفى هذا العام أو بعده بقليل هاجر ابن مكى أيضاً إلى تونس . ومن هنا يمكننا القول بأن تثقيف اللسان ألف قبل هذا التاريخ .

ثم يمكننا أن نزيد تاريخ التأليف تحديداً فنرجح أنه بعد عام ٤٥٦هـ، الذى توفى فيه ابن رشيق — على الأرجح —وذلك لأن ابن مكى يذكره بقوله : « رحمه الله » .

أما جمع مادة الكتاب — وهى متنوعة موفورة —فقد استغرق زمناً يصعب تحديده .

مصادره :

يمكن تقسيم مصادر ابن مكى ، فى كتابه هذا ، أربعة أقسام :

١ — المادة التى جمعها ، والتى تتمثل فى الأغاليط التى وقع فيها أهل صقلية على اختلاف طبقاتهم ، من العامة ، والخاصة ، والفقهاء ، والقراء ، والمحدثين ، وأهل الوثائق ، وأهل السماع (الأغانى) وأهل الطب .

٢ ــ المصادر التى اعتمد عليها فى تصويبه وأعلاها القرآن الكريم، والحديث الشريف ، ودواوين الشعراء ، وكتب الأمثال ، ومعجمات اللغة ، وكتب النحو ، وموسوعات الأدب .

٣ ــ آراء وروايات لطائفة كبيرة من اللغويين والنحاة والرواة ، منذ القرن الثانى الهجرى حتى الخامس ، وقد قمت بحصرهم ، وهم :

(ا) من القرن الثانى : أبو عمرو بن العلاء ، والمفضل الضبّى ، وسيبويه .

(ب) من القرن الثالث : النضر بن شميل ، وأبو زكريا الفراء ، وأبو عمرو الشيبانى ، وأبو زيد الأنصارى ، والأصمعى ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو عمر الجرمى ، وابن الأعرابى ، وابن السكيت ، وأبو عثمان المازنى ، وأبو حاتم السجستانى ، وأبو سعيد السكرى ، وابن قتيبة ، والمبرد ، وأحمد ابن جعفر الدينورى ، وأحمد بن يحيى ثعلب ، والمفضل بن سلمة ، وأبو على الحجّرى .

(ج) من القرن الرابع : أبو إسحاق الزجاج ، والأخفش الأصغر ، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، وأبو بكر بن الأنبارى ، وأبو الحسن المهلبى ، وأحمد بن ولاد ، وأبو جعفر النحاس ، وأبو عمر الزاهد ، وأبو على القالى ، وأبو بكر الزبيدى ، وأحمد ابن محمد الخطابى ، وابن جنى ، وعلى بن محمد الأهوازى ، وحمزة بن الحسن الأصبهانى .

(د) من القرن الخامس : أبو يعقوب يوسف بن خُرّزاذ ، وأبو بكر محمد بن البر ، وأبو على حسن بن رشيق ، وأبو محمد عبد الحق ،

وأبو عمران الفاسى ، وأبو الحسن على بن محمد القابسى .

٤ — نصوص وآراء نقلها من كتب بعينها وذكرها فى كتابه ، وهذه الكتب هى :

غريب الحديث : لأبى عبيد القاسم بن سلام .

إصلاح المنطق : لأبى يوسف يعقوب بن السكيت .

لحن العامة : لأبى عثمان المازنى .

التذكير والتأنيث : لأبى حاتم السجستانى .

غريب الحديث : لعبد الله بن مسلم بن قتيبة .

أدب الكاتب : لابن قتيبة أيضاً .

الهجاء : لأحمد بن جعفر الدينورى .

مجالس ثعلب : لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

الفاخر : للمفضل بن سلمة .

النوادر : لأبى على الهجرى .

الأنواء : لأبى القاسم الزجاج .

الأمالى : لأبى بكر بن دريد .

جمهرة اللغة : لأبى بكر بن دريد ، أيضاً .

الكافى : لأبى جعفر النحاس .

معانى القرآن : لأبى جعفر النحاس ، أيضاً .

اليواقيت : لأبى عمر الزاهد .

المقصور والممدود : لأبى على القالى .

لحن العامة : لأبى بكر الزبيدى .

علل العروض : لعلى بن محمد الأهوازى .

الملخص : لعلى بن محمد القابسى .

ثالثاً — منهج ابن مكى :

(أ) فى جمع مادة الكتاب :

نص ابن مكى فى مقدمته على أنه جمع من غلط أهل بلده ما سمعه من أفواههم . فهو قد سلك طريقاً سليما فى الملاحظة المباشرة لما ينطق به أهل بيئته . وهذه الأخطاء التى جمعها على ثلاثة مستويات :

١ — ما لا يجوز مطلقاً فى لسان العرب .

٢ — ما يجوز ولكن غيره أفصح منه ، والناس لا يعرفون هذا الأفصح .

٣ — ما كان مستعملا وهو غير فصيح ولكنه جائز وأنكر الناس جوازه ، وقد ذكر هذا القسم — وإن كان غير فصيح — لأنه يرى أن إنكار الجائز غلط .

وهو لم يقتصر على ذكر الأخطاء وتصحيحها بل علق بذلك « ما تعلق به من الأوزان والأبنية ، والتصريف ، والاشتقاق ، وشواهد الشعر ، والأمثال ، والأخبار »

وأضاف إلى المادة السابقة « أبواباً مستطرفة ، ونتفاً مستملحة وأصولاً يقاس عليها ، ليكون الكتاب تثقيفاً للسان . وتلقيحاً للجنان ، ولينشط إلى قراءته العالم والجاهل ، ويشترك فى مطالعته الحالى والعاطل » .

وهو يشير بذلك إلى الأبواب الأخيرة من كتابه ، وهى تساعد على ضبط اللغة ، بما تضمنت من وسائل للربط بين الكلمات المتقاربة ، ومن علامات ترفع الإشكال من حروف متقاربة الأشكال ، وما يكون فضيلة لشىء ورذيلة لغيره ، وما ظاهر لفظه مخالف لمعناه . . .

(ب) فى تبويب الكتاب :

ألف ابن مكى كتابه فى خمسين باباً أثبتها فى مقدمته ، وسنوردها فيما يلى ، ثم نناقش الأساس الذى جرى عليه هذا التقسيم :

١ — باب التصحيف .
٢ — باب التبديل .
٣ — باب ما غيروه من الأسماء بالزيادة .
٤ — باب ما غيروه من الأسماء بالنقص .
٥ — باب ما جاء ساكناً فحركوه .
٦ — باب ما جاء متحركاً فأسكنوه .
٧ — (٣ — ب) باب ما غيروا حركاته من الأسماء .
٨ — باب ما غيروا حركاته من الأفعال .
٩ — باب ما غيروه من الأفعال بالزيادة .
١٠ — باب ما غيروه من الأفعال بالنقص .
١١ — باب ما غيروه بالهمز أو تركه .
١٢ — باب ما غيروه بالتشديد .
١٣ — باب ما غيروه بالتخفيف .
١٤ — باب ما غيروه من أسماء الفاعلين والمفعولين .
١٥ — باب ما غيروا بناءه من أنواع مختلفة .
١٦ — باب ما أنثوه من المذكر .
١٧ — باب ما ذكروه من المؤنث .
١٨ — باب ما يجوز تذكيره وتأنيثه وهم لا يعرفون فيه غير أحدهما .
١٩ — باب غلطهم فى التصغير .
٢٠ — باب غلطهم فى النسب .
٢١ — باب غلطهم فى الجموع .
٢٢ — (٤ — أ) باب ما جاء جمعاً فتوهموه مفرداً .

٢٣ ـ باب ما أفردوه مما لا يجوز إفراده ، وما جمعوه مما لا يجوز جمعه .
٢٤ ـ باب فى أنواع شتى .
٢٥ ـ باب ما وضعوه غير موضعه .
٢٦ ـ باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد .
٢٧ ـ باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره .
٢٨ ـ باب ما جاء فيه لغتان فتركوهما واستعملوا ثالثة لا تجوز .
٢٩ ـ باب ما جاء فيه ثلاث لغات فتركوهن واستعملوا رابعة لا تجوز .
٣٠ ـ باب ما غلطوا فى لفظه ومعناه .
٣١ ـ باب ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر .
٣٢ ـ باب ما خالفت العامة فيه الخاصة وجميعهم على غلط .
٣٣ ـ (٤ ـ ب) باب ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحهما .
٣٤ ـ باب ما العامة فيه على الصواب والخاصة على الخطأ .
٣٥ ـ باب غلط قراء القرآن .
٣٦ ـ باب غلط أهل الحديث .
٣٧ ـ باب غلط أهل الفقه .
٣٨ ـ باب غلط أهل الوثائق .
٣٩ ـ باب غلط أهل الطب .
٤٠ ـ باب غلط أهل السماع .
٤١ ـ باب ما يجرى فى ألفاظ الناس ولا يعرفون تأويله .
٤٢ ـ باب ما تأولوه على غير تأويله .
٤٣ ـ باب من الهجاء .
٤٤ ـ باب حروف تتقارب ألفاظها وتختلف معانيها .
٤٥ ـ باب حروف تتقارب ألفاظها وتتضاد معانيها .
٤٦ ـ باب حروف تتفق فى المبانى وتتقارب فى المعانى .
٤٧ ـ باب علامات ترفع الإشكال من حروف متقاربة الأشكال .

٤٨ — (٥ — أ) باب فى ضد الذى قبله .

٤٩ — باب ما يكون فضيلة لشىء ورذيلة لغيره .

٥٠ — باب ما ظاهر لفظه مخالف لمعناه .

ونلحظ على هذا التبويب ما يلى :

١ — أن الأبواب : من ١ — ١٣ ، ومن ١٦—١٨ ، ومن ٢٦ — ٣٠ ، جرى التقسيم فيها على أساس نوع الغلط الذى وقع من العامة أو الخاصة ، فهو تصحيف ، أو تبديل ، أو زيادة ، أو نقص ، أو تغيير حركة ، أو تحريك ساكن ، أو تسكين متحرك ، أو تشديد مخفف ، أو تخفيف مشدد ، أو همز ما ليس بمهموز ، أو ترك الهمز ، أو تأنيث مذكر ، أو تذكير مؤنث . وإلى جانب هذا الأساس اتخذ أساساً آخر بقصد التفصيل والتحديد إذ أن بعض الأخطاء يقع فى الاسم ، وبعضها فى الفعل ، فجعل لكل حالة باباً .

٢ — أما البابان : ١٤ ، ١٥ فقد جرى فيهما التقسيم على أساس الصيغة التى يقع فيها الخطأ . كأسماء الفاعلين والمفعولين .

٣ — والأبواب : من ١٩ — ٢٣ ، قسمت على أساس الباب النحوى أو الصرفى الذى يقع فيه الخطأ ، كالتصغير ، والنسب ، والجموع .

٤ — والباب : ٢٤ يجمع أخطاء لا تقع تحت باب ، فأطلق عليه « باب فى أنواع شتى » .

٥ — والأبواب العشرة من ٣١ إلى ٤٠ جرى التقسيم فيها على أساس من يقع منهم الغلط ، فهم العامة أو الخاصة ، والقراء ، وأهل الحديث ، وأهل الفقه ، وأهل الوثائق ، وأهل الطب ، وأهل السماع (الأغانى) .

٦ — وبقية الأبواب فى موضوعات غير اللحن ، وجرى التقسيم فيها حسب نوع الموضوع الذى عقد الباب من أجله .

واختلاف أساس هذا التقسيم أدى إلى تداخل بعض الأبواب. ففى الأبواب الخاصة بالطوائف المختلفة أخطاء تدخل حسب نوعها فى الأبواب المرتبة على أساس نوع الخطأ ، ففى أخطاء أهل الفقه والحديث ما يرد إلى باب التصحيف ، وفى باب التصحيف ما يصح أن يوضع فى باب غلط أهل الفقه ، وفى باب غلط أهل الحديث والسماع أخطاء ترد إلى أبواب أخرى ، وهكذا . . .

ولكنا نستطيع تبرئة ابن مكى من هذا الاضطراب إذا قررنا أن الأبواب التى جرى فيها التقسيم على أساس نوع الخطأ ، أو الصيغة ، أو الباب النحوى أو الصرفى كلها فى لحن العامة والخاصة ، ثم قسمها بعد ذلك إلى أقسام متميزة ، ثم خص كل طائفة ممن يقع منهم لحن فى مصطلحاتهم بباب مستقل ، وجعل لكل موضوع من الموضوعات التى لا تدخل فى اللحن باباً مستقلا كذلك .

وعلى هذا الأساس لا يكون تداخل ، بل يكون كل خطأ مذكوراً فى بابه ، فهذا مثلا تصحيف وقع فيه العامة أو الخاصة ، وهذا تصحيف وقع فى اصطلاحات الفقهاء . . .

وهذا التقسيم يدل على رغبة ابن مكى فى جمع الظواهر المتشابهة تحت اسم واحد ، وقد وفق فى ذلك إلى حد كبير ، وهو وإن كان مسبوقاً بفكرة تقسيم اللحن إلى أبواب كما نرى عند ابن السكيت وابن قتيبة ، يعد تقسيمه أشمل وأوضح ، كما يعد سابقاً فى تخصيص أبواب للّحن فى مصطلحات القراء ، والمحدثين ، والفقهاء ، وأهل الوثائق ، والأطباء ، وأهل السماع (الأغانى) .

(ج) فى ترتيب الأبواب :

يذكر ابن مكى فى مقدمة كتابه أنه ابتدأ بالتصحيف « لأن ذلك كان سبب تأليف الكتاب ، ومفتاح النظر فيه » .

ثم يذكر أساس ترتيبه بعد ذلك بقوله : « ثم أتبعته كلاماً يليق به أو يقاربه » .

وهذا ما نلحظه فعلا فى ترتيب الأبواب ، فبعد التصحيف يذكر التبديل ، ثم يذكر ما غيروه من الأسماء بالزيادة وبالنقص ، وتحريك الساكن وإسكان المتحرك ، وما غيروا حركاته من الأسماء ، ويليه ما غيروه من الأفعال ، ولكنه لا يتبع الترتيب السابق فيبدأ بالزيادة فالنقصان ، بل بدأ بما غيروا حركاته من الأفعال ، وهو يناظر الباب الأخير فى الأسماء ، ويليه ما غيروه بالزيادة ، وما غيروه بالنقصان ، ثم باب ما غيروه بالهمز أو تركه ، ثم التشديد ، يليه التخفيف ، ثم ما غيروه من أسماء الفاعلين والمفعولين ، ويناسبه أن يذكر بعده ما غيروا بناءه من أنواع مختلفة ، ثم ما أنثوه من المذكر ، وما ذكروه من المؤنث وما يجوز فيه الأمران . . . . . وهكذا نرى الأبواب مسلسلة منتظمة ، كل باب يجاور الباب الذى يقاربه أو يليق به ، أو يكون ضده .

ولكنا نلحظ فى ألقاب بعض الأبواب عدم الدقة فى تحديد معانى المصطلحات كاصطلاحى « التبديل » و « تقارب الألفاظ » ، فقد أدخل فى باب التبديل إنشاد بعض الصقليين لقول بشار :

يا قومُ أذْنِى لبعضِ الحىِّ عاشقةٌ والأذْنُ تعشَقُ قبلَ العينِ أحيانا

وصواب إنشاده : مثل العين ، وذكر أنهم يبدلون من الميم والثاء قافا وباء ، وهذا ليس إبدالا بالمعنى الاصطلاحى ، بل هو رواية أخرى ، يصح معها معنى البيت .

وأدخل فى هذا الباب أيضاً قولهم : تتحير ، بدل : تتخير ، فى بيت ابن الرومى :

وما تَعْتَرِيها آفةٌ بَشَرِيَّةٌ مِنَ النومِ إلا أنها تَتَخَتَّرُ

وذكر أنهم أبدلوا الخاء حاء والتاء ياء ، وهذا تصحيف كان حقه أن يذكر فى بابه .

ونلحظ مثل هذا فى استخدامه لتقارب الألفاظ ، فهو لا يقتصر على التقارب

فى المخرج أو الصفة ، بل أحياناً يقصد هذا المعنى كما فى العَسيف والأسيف (٦) والغَلَط والغَلَت (٧) ، والسَّفْح والصَّفح (٨) ، والنهود والنهوض (٩) ، وأحياناً يقصد التقارب فى صور الكلمات فى الكتابة ، كالعباهل والعياهل (١٠) والمقْصَل ، والمفصل ، والمَتين والمتين (١١) ، أو التقارب فى الوزن ، كالتعس والنَّكْس ، والناموس والجاسوس ، والعَكَوَّك والعطوّد (١٢) ، فالحروف التى يقع فيها الاختلاف ليست مقاربة لما يقابلها فى المخرج أو الصفة . ونستطيع أن ندفع عنه هذا الخلط إذا تبينا أن غرضه ليس هو الربط الاشتقاق الذى ذهب إليه ابن جنى فى باب الاشتقاق الأكبر ، وباب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى من كتابه « الخصائص » بل غرضه ضبط كلمات اللغة ، وتيسير فهم معانيها عن طريق الربط بين ما تشابه منها فى الوزن ، أو الرسم أو الصيغة .

الترتيب داخل الأبواب : لم يشر ابن مكى إلى طريقة ترتيب المواد داخل أبواب كتابه ، وقد تتبعنا هذا الترتيب فوجدناه يجرى على النسق التالى :

أما الباب الأول ، أى باب التصحيف ، فقد راعى فيه ترتيب الحروف التى يقع فيها التصحيف فى الهجاء ، فبدأ بالتاء والثاء ، ثم التاء (المربوطة) والهاء

---

(٦) العسيف : الاجير والاسيف : العبد ، والحزين .

(٧) الغلط : فى الكلام ، والغلت : فى الحساب .

(٨) سفح الجبل : ما انحدر عنه وارتفع عن المسيل . وصفحه : جانبه ، وهو أرفع من السفح .

(٩) النهوض فى كل شىء ، والنهود فى الحرب خاصة .

(١٠) العباهل (بالباء الموحدة) والعباهلة : السادة الذين لاسلطان لاحد عليهم . والعياهل (بالياء المثناة) جمع عيهل وهى : الناقة السريعة ، وكذلك العيهلة .

(١١) المنين : الضعيف ، والمتين القوى .

(١٢) العكوك : القصير . والعطود : الطويل .

الأصلية ، ثم الحاء والخاء ، والدال والذال ، والراء والزاى ، والسين والشين ، والعين والغين ، وأخيراً الفاء والقاف . أما الكلمات التى وقع فيها التصحيف فلم يراع فى ترتيبها بعد ذلك أساساً خاصاً . ما عدا الأساس الذى راعاه فى تقديم حديث الرسول — صلى الله عليه وسلم — تيمناً باسمه وتبركاً بذكره ، وكذلك فعل فى الباب الثانى ، أى التبديل ، فرتبه على أساس الحروف التى يقع فيها التبديل ترتيباً هجائياً ، فهو قد بدأ بالهمزة والجيم ، ثم ذكر بعدها الهمزة والعين ، ثم الهمزة والميم ، ثم الهمزة والواو ، وأخيراً الهمزة والياء ، وهو قد رتب الحرف الثانى الذى يقع فيه الإبدال مع الهمزة ترتيباً هجائياً كذلك . . .

ولكنه لم يجعل الباء تالية للهمزة ، بل فصل بينهما بالألف ، وعدها كلها نوعاً واحداً سواء فى ذلك ألف المد ، أو ما يسمى بألف التأنيث الممدودة ، أو ألف التأنيث المقصورة ، وجرى فى ترتيب الحروف التى تبدل معها على الترتيب الهجائى أيضاً : الألف والعين والميم ، الألف والواو . . . ونلحظ أنه جعل الواو قبل الهاء على نحو ما فعل « الجوهرى » فى ترتيب الفصول لا الأبواب فى معجمه « الصحاح » .

وتلا ذلك ذكر الباء والميم ، ثم التاء والدال . . . إلخ ولكن الكلمات التى عرضها داخل الفصول غير مرتبة .

أما ما عدا هذين البابين فلم يراع فى عرضه ترتيباً ما .

وقد جرى فى ترتيب البابين الأولين على الترتيب السابق دون غيرهما ، لأنه — فيما يبدو — عدها فصولا داخل الأبواب . أما المادة الداخلة تحت كل فصل من هذه الفصول فقد عرضت دون ترتيب كغيرها من مواد الكتاب .

(د) طريقة ابن مكى فى العرض :

تتردد طريقة ابن مكى فى عرض مادته بين الإيجاز والإطناب ، فهو فى حالات كثيرة يقتصر على ذكر الخطأ والصواب ، مع حرصه غالباً على الضبط بالعبارة ، كأن يقول : بفتح اللام ، أو بفتح الجيم الثانية ، أو بضمهما جميعاً . وهو يذكر الخطأ بقوله : ويقولون ، ويصححه بقوله : والصواب . . .

وفى حالات أخرى كثيرة يُتْبع اللفظ الصواب شاهداً أو أكثر من القرآن أو الحديث أو الشعر ، أو الأمثال ، أو الأقوال . وقد يسوق بعض الأخبار المتعلقة بما ذكره من تصحيح . وقد تقتضى طبيعة المادة أن يطنب فيها كالباب الذى عقده لما يجرى فى ألفاظ الناس ولا يعرفون تأويله ، فهو يشرح اللفظ واشتقاقه وموضع استعماله ، ويشرح المثل ويفصل مورده . . . إلخ .

وهذان نموذجان من مواده :

١ — ويقولون : القَلْعة . والصواب : القَلَعة ، بفتح اللام ، وكذلك أيضاً القلَعة السحابة العظيمة ، والجمع قَلَع ، أنشد يعقوب :

تَفَقَّأَ فوقَهُ القَلَعُ السَّوارِى وجُنَّ الخازِبازِ بِهِ جُنُونا

٢ — ويقولون : جُلْجَلان بفتح الجيم الثانية . والصواب : جلجلان بضمهما جميعاً :

موضوعات الكتاب :

أراد ابن مكى لكتابه أن يكون « تثقيفاً للسان » بما يضم من تصحيح للأخطاء اللغوية التى شاعت بين العامة والخاصة فى « صقلية » فى القرن الخامس الهجرى . وأن يكون « تلقيحاً للجَنان » بما تضمنه من شرح لما يجرى على الألسنة من أمثال سائرة ، ومن تفسير طائفة من أبيات الشعر ظاهر لفظها مخالف لمعناها ،

إلى غير ذلك من الموضوعات التى اشتمل عليها الكتاب والتى يمكن تقسيمها إلى ما يلى :

أولا — التصحيف (١٣) :

ويضم الباب الذى عقده تحت هذا العنوان ألفاظاً وأشعاراً وأعلاماً وقع فيها التصحيف . . . وقد تبين لنا من دراسة هذه المواد أن أكثرها مما وقع من الخاصة لا العامة . وهو أقرب إلى المواد التى ضمنها أبو أحمد العسكرى كتابه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » والتى ضمنها حمزة الأصفهانى كتابه « التنبيه على حدوث التصحيف » ولكنه مستقل عنهما فى مادته التى قدمها ، لأنه جمعها مما يصحف فيه الناس فى صقلية ، وقد ذكر فى مقدمة كتابه أن هذا الباب كان سبب تأليف الكتاب ومفتاح النظر فيه .

ثانياً — لحن العامة والخاصة :

ويشمل أكثر مواد الكتاب ، ويقع فى ثلاثة وثلاثين باباً من الأبواب الخمسين . . . والمؤلف لا ينص على ما يقع من العامة أو من الخاصة إلا فى أبواب قليلة (من الباب ٣١ إلى ٣٤) ، فقد فرق بين خطأ العامة وخطأ الخاصة فى هذه الأبواب . والسر فى أنه جمع فى أكثر الحالات بين لحن العامة ولحن الخاصة ، دون تمييز ، أنه قد نص فى مقدمة الكتاب على أن الناس قد تساووا فى الخطأ إلا قليلا « و إنما يتميز أولئك القليل — على ما بهم من تقصير — عند المباحثة والمكاتبة ، وقراءة الكتب ومواضع التحقيق . فأما عند المخاطبة والمحاورة فلا يستطيعون مخالفة (ما تداوله) الجمهور واستعمله الجم الغفير » ، فهو إذاً كان يصحح ما يجرى فى لهجات الخطاب ، والجميع فيها سواء ،

---

(١٣) عرف « حمزة الاصفهانى » التصحيف بقوله : أن يقرأ الشىء بخلاف ما أراده كاتبه ، وعلى غير ما اصطلح عليه فى تسميته (التنبيه على حدوث التصحيف : ٢٦) .

وما وجده من اختلاف بين العامة والخاصة جمعه فى أبواب خاصة، فعقد باباً لما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر، وآخر لما خالفت العامة فيه الخاصة وجميعهم على غلط، وثالثاً لما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحهما، وبابا رابعاً لما كان العامة فيه على الصواب والخاصة على الخطأ. وهذا التخصيص يؤيد ما ذهبنا إليه من أن ما عدا هذه الأربعة من أبواب اللحن يشمل ما يغلط فيه العامة والخاصة على السواء.

ثالثاً ـ أخطاء المتخصصين :

يضم الكتاب طائفة كبيرة من الأخطاء التى تجرى على ألسنة المتخصصين وتشمل :

١ ـ غلط قراء القرآن :

وقد تبين لنا أن ما ذكره فى هذا الباب من « اللحن الخفى » الذى عرفه « التهانوى» (١٤) بأنه «ما يخل إخلالا يختص بمعرفته علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقوه من أفواه العلماء وضبطوه من ألفاظ أهل الأداء» ، فما أورده ابن مكى فى هذا الباب يكون بإظهار النون الخفيفة والتنوين عند الياء والواو، والوقف فى مواضع لا يجوز الوقف عليها ، وتشديد المخفف وتخفيف المشدد . . . كما أدخل فيه من أخطاء المؤذنين إظهار التنوين قبل الراء عند قولهم : «وأشهد أن محمداً رسول الله» ، وقد ذكر هذا اللحن بمناسبة كلامه على إظهار النون فى القرآن .

٢ ـ غلط أهل الحديث :

ويضم أغلاطاً يقع فيها دارسو الحديث فى صقلية ، منها الخطأ فى ضبط

---

(١٤) كشاف اصطلاحات الفنون : ١٣٠٨

أسماء كتب الحديث، كالملخَّص (١٥) وتخفيف همزة الموطأ، وكالتصحيف فى نص الحديث ، وتسكين المتحرك ، وتحريك الساكن ، وقصر الممدود ، ومد المقصور ، والخطأ فى أسماء المحدثين والرواة .

٣ ـ غلط أهل الفقه :

ويشمل غلطهم فى بعض المصطلحات الفقهية ،كالخلط بين « يجب » و « ينبغى » و « يجوز » وغلطهم فى ألفاظ واردة فى كتب الفقه ومستعملة فى كلام الفقهاء ، وهى لا تخرج عن نوع الخطأ الوارد فى الأبواب الأخرى من تصحيف ،أو إبدال، أو زيادة، أو نقص، أو تسكين متحرك،أو تحريك ساكن . . . والفرق أن هذه الأخطاء محدودة فى نطاق أهل الفقه .

٤ ـ غلط أهل الوثائق :

تدل الكلمات التى أوردها ابن مكى فى هذا الباب على أن المراد بأهل الوثائق: كُتَّاب العقود ووثائق الزواج والبيع والإجارة وما إليها من العقود التى تسجل المعاملات بين الناس،فمن ألفاظه نستدل على أن هؤلاء الوثائقيين كانوا يحررون عقود الزواج ، فقد ذكر العبارات الآتية : « مهر يحُلُّ بالبناء» « وعلى هذا الزوج أن يُدِرَّ على زوجته نفقتَها » و«بعد أن استؤذنت فصمتت» و« أقرت فلانة امرأة فلان المتوفى عنها » (١٦) .

---

(١٥) ألفه ابو الحسن على بن محمد القابسى ، الفقيه المالكى (ت٤٠٣هـ) وينطق الملخص بكسر الخاء لأن مؤلفه لخص فيه ما اتصل اسناده من حديث « الموطأ » وكان بعض فقهاء صقلية ينطقونه « الملخص » بفتح الخـاء ، فصحح ابن مكى هذا الخطأ .

(١٦) خطأ الوثاقيين فى هذه العبارات ، كما أورده ابن مكى ، هـو قولهم على الترتيب : مهر يحل (بكسر الحاء) ، وأن يدرر (بفك التضعيف) وصمتت (بضم الميم) ، واقرت فلانة امراة كان فلان المتوفى عنها ، زيادة كان .

وكانوا يحررون عقوداً لمعاملات أخرى ، فقد ذكر :

« ولهذه الدار حدود أربعة » ، « أقر المكنى بأبى فلان »، « ينقص كلّ رباعى منها على الوازن حبة ذهب » و « على أن النقد المعجل من ذلك مائتا رُباعىٍّ (١٧) » .

٥ — غلط أهل الطب :

ويضم هذا الباب طائفة من المصطلحات فى أسماء العقاقير والأدوية وأسماء الأمراض ، وفيه نقد لتسميتهم الطبيب : « المتطبب » .

٦ — غلط أهل السماع :

ويعنى بهم ابن مكى أهل الغناء ، والسماع فى اللغة : الغناء(١٨) . ويسمون كذلك أهل الإيقاع ، وهو فى اللغة أن يوقع الألحان ويبينها (١٩) ، وقد ذكر ابن مكى أنهم كانوا ينطقونه : اللّقاع ، وقد بدأ ابن مكى هذا الباب بهذا الخطأ فى اسم صناعة الغناء أعنى الإيقاع ، وجميع الأخطاء التى أوردها بعد ذلك واقعة فى أبيات تغنى ، وهى من شعر قيس بن الخطيم وسحيم ومجنون ليلى وكثير عزة وجميل بثينة وعمر بن أبى ربيعة والنمرى وجرير والمتنبى والبحترى وأبى نواس والشريف الرضى .

رابعاً — ثقافة لغوية عامة :

عقد المؤلف عدة أبواب ، ضمنها ثقافة عامة فى اللغة العربية ، تتصل

---

(١٧) أخطاء أهل الوثائق فى هذه الأمثلة — كما بينها ابن مكى — هى على الترتيب قولهم : حدود اربع ، المكنى (بضم الميم وفتح النون) ورباعى بتخفيف الياء ، وحبة (بالرفع) ومائتان رباعيا (باثبات النون ونصبه التمييز) .

(١٨) و (١٩) اللسان (سمع) ، (وقع) .

بما قصد إليه المؤلف من جعل كتابه تثقيفاً للسان ، وتاقيحاً للجنان . وتشمل هذه الأبواب :

١ — تفسير ما يجرى على ألسنة الناس — عامتهم وخاصتهم — وهم لا يعرفون تأويله ، أى مورده إن كان من الأمثال ، واشتقاقه إن كان تعبيراً شائعاً يجرى مجرى الأمثال .

وصنيعه فى هذا الجزء شبيه بما صنعه المفضل بن سلمة بن عاصم (ت ٢٩٠ هـ) فى كتابه : « الفاخر » وهو قد رجع إليه فعلا ، وفى هوامش تحقيقنا بيان المواضع التى رجع إليها فى ذلك الكتاب .

٢ — تصحيح تأويلات وقعت من الناس على غير وجهها الصحيح :

وهى فى آيات قرآنية ، وأحاديث نبوية ، وفى اشتقاق بعض الكلمات الشائعة . والفرق بين هذا الباب وسابقه أن الباب السابق مما لا يعرفون تأويله ، وهذا مما تأولوه على غير وجهه .

٣ — خصص جانباً لضبط الكلمات التى تتقارب ألفاظها أو أبنيتها وتختلف أو تتضاد معانيها ، كما ذكر علامات تساعد على رفع الإشكال من الكلمات المتقاربة الأشكال .

خامساً — قواعد الكتابة العربية :

١ — خصص ابن مكى جانباً من كتابه لشرح قواعد الكتابة العربية وعنوانه « باب من الهجاء » وهو شبيه بالباب الذى عقده ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) فى « أدب الكاتب » وسماه « تقويم اليد » ، وقد رجع إليه ابن مكى كما رجع إلى ما كتبه أحمد بن جعفر الدينورى (ت ٢٨٩ هـ) ، فى كتابه « الهجاء » وهذا الباب للخاصة ودارسى العربية ؛ وقد بدأه بقوله : « يكتب أكثر الخاصة » .

سادساً ــ ثقافة عامة غير لغوية :

١ ــ ومن ذلك ما ذكره من صفات خُلقية أو خلْقية تحمد فى مجال ، وتذم فى مجال . كما ذكر مصطلحاً واحداً يستعمل فى العروض وهو مذموم ، ويستعمل فى الغناء وهو محمود ، وهو التضمين .

وهذا من الأبواب التى أشار إليها ابن مكى فى المقدمة بقوله : « أضفت إليه أبواباً مستطرفة ونتفاً مستملحة » .

٢ ــ عقد فصلا أورد فيه كلمات من القرآن والحديث والشعر والنثر ، يدل ظاهر لفظها على معنى مخالف للمعنى المراد كقوله : «عارياً » فى بيت النابغة :

أتتكَ عارياً خَلَقاً ثيابى على خوف تُظَنّ بىَ الظُّنونُ

فهو ليس من عرىَ يعرَى ، وإنما من عراهُ يعروه إذا ألمّ به . . . فهو أقرب إلى الملاحن (٢٠) منه إلى اللحن .

شواهد ابن مكى :

تبين لنا من دراسة ما استشهد به ابن مكى فى كتابه : أن أكثر ما يستشهد به الشعر ، ويليه القرآن ، ثم الحديث ، فالأمثال ، فالأقوال . . .

والظاهرة التى يتجه إليها النظر أن بين شواهده أشعاراً للمحدثين الذين لايحتج بشعرهم ، فقد استشهد بشعر لبشار بن برد ، والمتنبى ، وأبى تمام ، وابن المعتز ، وعبد الصمد بن المعذّل . وهو يخص هؤلاء بالثقة ويوسع دائرة

---

(٢٠) اشتقاق الملاحن من اللحن بمعنى الفطنة لا بمعنى الخطأ ؛ وهى مسائل كالالغاز يحتاج فى حلها الى فطنة ، وفى كتاب « ابن دريد » المسمى «الملاحن» امثلة كثيرة منها ، فهو يورد الفاظا وأساليب لكل منها معنيان : ظاهر غير مراد ، وخفى وهو المراد ، كقولك : « ما رأيت فلانا ولا كلمته » وأنت تعنى ما ضربت رئته ولا جرحته .

استشهاده بضمهم إلى الشعراء الذين يحتج بشعرهم ، مع تغليطه لبعض هؤلاء المحدثين ، وتفرقته الصريحة بين الشعر القديم والحديث ، فيقول عند ذكر خطأ العامة فى جرذ ، ونطقهم إياه بالدال غير المعجمة : « وقد جاء فى أشعار بعض المحدثين بالدال غير المعجمة ، قال ابن العلاف (٣١٨ هـ) :

يا هِـرُّ فارقْتنا ولم تَعُدِ ... وكنت منـا بمنزل الولـد
تدفع عنا الأذى وتنصرنـا ... بالغيب من خُنفسٍ ومن جُرَدِ

فأما فى شعر قديم ، وكلام فصيح فلم يسمع بالدال (٢١) .

المقياس الصوابى عند ابن مكى :

تبين لنا من دراسة مسلك ابن مكى فى هذا الكتاب ، أنه يميل إلى التوسع فى قبول ما نطقت به العامة ، وكان جارياً على لهجة عربية معروفة . ويتبين هذا المسلك بوضوح فى الباب الذى عقده لما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر ، كما يدل عليه : « باب ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحهما » و « ما جاء فيه لغتان فتركوهما واستعملوا ثالثة لا تجوز » و « ما جاء فيه ثلاث لغات فتركوهن واستعملوا رابعة لا تجوز » و « ما جاء فيه أكثر من ثلاث لغات فلم يستعملوا منهن واحدة » . ومفهوم هذا كله إجازة ما جاءت به لهجة من اللهجات المعروفة . وأوضح هذه الأبواب دلالة على مسلك ابن مكى فى التوسع فى قبول كثير مما أنكره غيره ، هو باب « ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر » ، ولهذا سنتناوله بالتفصيل :

فابن مكى يجيز قول العامة : « مَيْدة » فى مائدة ، و « عَيْشة » فى عائشة ، مستنداً إلى رواية لأبى عمر الجرمى وابن الأنبارى وغيرهما . وقد أورد الجرمى شاهداً لم يذكره ابن مكى وهو :

---

(٢١) تثقيف اللسان : ٦١

وعَيْـــدةٍ كثيرةِ الألـــوانِ تُصنع للإخوان والجيران (٢٢)

ويعترف ابن مكى بأن « عَيشة » مع جوازها ضعيفة، واستشهد على الجواز بما أنشده ابن دريد (٢٣) لرجل من بنى تميم يخاطب عمر بن عبد الله ابن مَعْمَر :

انبِـــذْ برملةَ نَبْـــذَ الجَوْرَبِ الخَلَقِ
وعِشْ بعَيْشـــةَ عَيْشاً غيرَ ذى رَنَقِ

ولكن رواية الأغانى لهذا البيت لا شاهد فيها ؛ وهى :

انعَمْ بعائشَ عَيْشاً غير ذى رَنَقِ
وانبذ برملةَ نبذ الجورب الخَلَقِ (٢٤)

وقد أنكر ثعلب جواز : عَيْشة وحَيْر وحَيْط . والصواب عنده : عائشة وحائر وحائط (٢٥) ونص الزبيدى على خطأ « حير » كذلك (٢٦) .

وابن مكى يجيز قول العامة : هَلياجة (٢٧) بدون همزة وهو معرب. وقد نهى ابن قتيبة أن يقال بدون همزة (٢٨) . وتبعه ابن الجوزى (٢٩) .

وهو يجيز قول العامة : شِعير ، وسِعيد و بِعير ولعبت ، بكسر الأول ، «وكذلك كل ما كان وسطه حرف حلق مكسورًا فإنه يجوز أن يكسر ما قبله » ،

---

(٢٢) اللسان : (ميد)
(٢٣) فى الجمهرة : ٣ — ٣٦٠
(٢٤) الاغانى : ١١ — ١٨٦ (ط . دار الكتب)
(٢٥) التلويح شرح الفصيح : ١٤٥
(٢٦) لحن العامة : ١٤٠
(٢٧) شجر ينبت فى الهند وكابل والصين ، ثمره على هيئة الصنوبر الكبار .
(٢٨) ادب الكاتب : ٢٨٤
(٢٩) تقويم اللسان : ٨٨

واستند إلى أن هذه هى لغة بنى تميم (٣٠)،مع أنها ليست أفصح اللغتين فى هذا الموضع (٣١) ، بل يذهب ابن مكى إلى أبعد من ذلك فيذكر ما رواه « الليث » أن من العرب قوماً يقولون فى كل ما كان على فَعيل : فِعيل بكسر أوله ، وإنلم يكن فيه حرف حلق فيقولون : كِثير وكِبير وجليل وكريم، وما أشبه ذلك (٣٢) .

وابن مكى يجيز قول العامة : مَسْيد(٣٣) بالياء بدل الجيم،وإن كان يأخذ عليهم كسر الميم وهو غير جائز . . . ويذكر أن المَسْيد قد حكاه غير واحد فهو مسموع عن العرب (٣٤) .

وهو مع العامة فى قولهم : فافل بكسر الفاءين (٣٥) مستندًا إلى ما ذكره ابن دريد (٣٦) ، وابن السكيت (٣٧) من إجازة الكسر. ولكن ابن مكى يرى أن الضم أعلى وأفصح .

وابن مكى يجيز قول العامة: دِجاجة ودجاج بكسر الدال ، ولكنه يذكر

---

(٣٠) وردت لغة بنى تميم فى كتاب سيبويه : ٢/٢٥٥ واللسان : ٦ — ١٣٧ كما وردت (دون نسب) فى المنصف لابن جنى : ١ — ٩ وزاد فيه : وحكى ابو زيد : « الجنة لمن خاف وعيد الله » بكسر الواو .

(٣١) اللسان : ٦ — ١٣٧

(٣٢) تثقيف اللسان : ٢٢٧

(٣٣) المصدر نفسه : ٢٢٨

(٣٤) روى السيوطى فى المزهر : ١ — ٤٧٥ قول أبى حاتم لأم الهيثم : هل تبدل العرب من ياء فى شىء من الكلام ؟ فقالت : نعم ثم انشدتنى :

اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فابعدكن الله من شيرات

(٣٥) التثقيف : ٢٢٨

(٣٦) الجمهرة : ١ — ١٦٢

(٣٧) الذى ذكره ابن السكيت فى اصلاح المنطق : ١٦٦ مخالف لهذه الرواية فهو يقول : ولا تقل الفلفل (بالكسر) .

أن الفتح أفصح (٣٨) .

وكسر الدال مروى عن الفراء (٣٩) ، كذلك نقله السيوطى عن « ديوان الأدب » للفارابى . ونص على أنها لغة رديئة (٤٠) . وقد أنكر جوازه ابن قتيبة (٤١) وثعلب (٤٢) .

وجائز عند ابن مكى قول العامة : خَطّاء بدل : خطأ (٤٣) .

واستدل بقراءة الحسن: (وما كان لمؤْمنٍ أن يَقْتُلَ مُؤْمِناً إلا خطاءً) (٤٤) .

وصواب عنده قول النساء والعوام: قُرَان، بترك الهمزة وفتح الراء (٤٥)، إذ قد قرئ به .

وهو يجيز قول العامة : اللحَم والبحَر والبَغَل والنَّحَل والبَخَل وما أشبهه (٤٦). ويستند إلى رأى الكوفيين فى أن كل «فَعَل» بالإسكان يجوز فيه «فَعَل» بالفتح إذا كان وسطه حرف حلق ، خلافاً للبصريين الذين لا يفتحون إلا ما كان مسموعاً عن العرب (٤٧) .

ولكن ابن مكى إذ يأخذ برأى الكوفيين فى هذه الأمثلة وما أشبهها ، لا يأخذ

---

(٣٨) التثقيف : ٢٢٨
(٣٩) اصلاح المنطق : ١٠٥
(٤٠) المزهر : ١ — ٢٢٤
(٤١) أدب الكاتب : ٣٠١
(٤٢) التلويح شرح الفصيح : ٧١
(٤٣) ص : ٢٢٨
(٤٤) سورة النساء : ٩٢ وخطاء قراءة للحسن والاعمش .
(٤٥) ص : ٢٢٨
(٤٦) ص : ٢٢٩
(٤٧) التثقيف : ٢٢٩ وتفصيل الرأيين فى المنصف لابن جنى : ٢ — ٣٠٥ وما بعدها .

به فى جواز شَغَب للشر والجلبة ، مع انطباق قاعدة الكوفيين عليه ومع اعترافه بذلك ، فقد ذكر فى « باب ما جاء ساكناً فحركوه » أن العامة تقول للشر والجلبة : شغَب ، ثم قال : والصواب : شَغْب. ولا يجوز فتحها إلا على أصل الكوفيين (٤٨) ، وكان حقه أن يجرى فيها كلها على مذهب واحد .

وهو يجيز قول العامة : « فُمّ » فى معنى « ثُمّ » كقولهم : « قام فُمّ قعد » وذكر أنه جائز عند العرب غير منكر (٤٩) . . . ولكن ابن مكى إذ يجيز إبدال الثاء فاء فى هذا المثال ، لا يجيزه فى باب آخر بل يخطىء قول العامة لمن سقطت ثنيته : أفرم ، ويذكر أن الصواب : أثرم (٥٠) .

وقد رويت عن العرب أمثلة أخرى من هذا الباب منها : « الحُشَالة والحُفَالة ، وثَلَغ رأسَه وفَلَغ ، والثُوم ، والفوم ، وقرئ بهما ، واللثام واللفام » (٥١) . . . ويؤيده أن الثاء والفاء متقاربان مخرجاً وكلاهما صوت رخو مهموس ، فمخرج الفاء من بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا ، ومخرج الثاء من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا (٥٢) .

وابن مكى يجيز قول العامة : « عَتَّى » فى موضع حَتَّى ، مستنداً إلى أن العين لغة هذيل وثقيف (٥٣) ، وهو يشير بذلك إلى اللهجة المعروفة بفحفحة هذيل (٥٤) .

---

(٤٨) التثقيف : ١١٤ .
(٤٩) التثقيف : ٢٣٠ .
(٥٠) باب التبديل (الثاء والفاء) : ٨١
(٥١) المزهر : ١ — ٤٦٥
(٥٢) الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم انيس : ٤٧ ، ٤٨
(٥٣) ص : ٢٣٠
(٥٤) ذكرها السيوطى بين اللغات الرديئة المذمومة : المزهر ١ — ٢٢٢ وانظر توجيه هذه اللهجة فى ضوء الدراسات الحديثة فى كتاب « اللهجات العربية » للدكتور ابراهيم أنيس : ٩٧

وصواب عند ابن مكى قول العامة : دهن زنخ (٥٥) إذ قد روى : سنخ وزنيخ وصنخ (٥٦) .

وكدت أقول إن ابن مكى لاحظ الصلة الصوتية بين هذه الأصوات الثلاثة : الزاى والسين والصاد « فالزاى صوت رخو مجهور والسين نظيره المهموس والصاد تشبه السين فى كل شىء سوى أن الصاد أحد أصوات الإطباق ومخرج الثلاثة واحد » (٥٧) .

ولكن ابن مكى — كما سبق فى حالات مماثلة — لم يعامل الأصوات المتناظرة معاملة واحدة ، ويدل على ذلك تخطئته العامة فيما قالوه بالزاى وهو بالسين وما قالوه بالسين وهو بالصاد (٥٨) .

ويدل تجويز ابن مكى لقول العامة فى الأمثلة السابقة وغيرها ، لأنها سمعت عن بعض العرب ، على توسعه فى قبول اللهجات . مع اعترافه أحياناً بأن ما أجازه ضعيف وأن غيره هو الأفصح . . .

ولكنى لحظت أن ابن مكى لا يسير على نهج واحد فى هذا الاتجاه . وقد ذكرت فيما سبق بعض أمثلة هذا الاختلاف فى مسلكه ، وأضيف إليه أنه فى باب التبديل (٥٩) يخطىء قول العامة : واسيت وواكلت وواربت ووازيت وواخذت وواجرت ، بالواو بدل الهمزة ، مع أن الأصمعى — وقد عرف عنه التشدد فى اللغة — روى : أرّخت الكتاب وورّخته ، وآخيت وواخيت (٦٠) ومع أن الأخفش حكى : آخذته بذنبه وواخذته وآكلته وواكلته وآخيته

---

(٥٥) التثقيف : ٢٣٣

(٥٦) صنخ عن أبى عمرو (اللسان صنخ)

(٥٧) الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم انيس : ٦٣ ، ٦٤

(٥٨) التثقيف : باب التبديل : الزاى والسين . والسين والصاد .

(٥٩) ص : ٧٤

(٦٠) الامالى : ٢ — ١٦٧

وواخيْته (٦١) ، وقال أبو عبيدة : آصدت الباب وأوصدته (٦٢) .

وقد جرى ابن مكى فى هذه الأمثلة على ما قاله ابن قتيبة (٦٣) ، دون مراعاة للمذهب الذى ارتضاه فى الأخذ بالمسموع عن العرب ، ما لم يكن فى نظره رديئاً ولا شاذاً ، كما قال فى قولهم « عجوزة » : « وقد حكى فيها عجوزة وفى الشيخ عجوز ، إلاأنها لغة رديئة شاذة لا يلتفت إليها (٦٤) » .

وقد كان بوسعنا أن ندفع عنه الاضطراب لوكانت واسيت وواكلت وأمثالهما معدودة فى الشواذ ، ولكنها مروية عن لغويين عرف عنهم التشدد و إيثار الأفصح ، كالأصمعى وأبى عبيدة اللذين كانت لغة البدويين عندهما هى القدوة المثلى والنموذج الرفيع (٦٥) .

منهج فى مراجعة التثقيف :

سلك ابن مكى مسلكاً منهجياً جديراً بالتقدير ، بالنسبة إلى عصره ، بل والعصور التالية ، ذلك أنه بعد أن انتهى من إعداد كتابه عرضه على أستاذه أبى بكر محمد بن على بن الحسن بن البر التميمى ، حيث أبدى ملحوظاته التى أحلها ابن مكى محل التقدير ، ونص على ذلك فى مقدمة « تثقيف اللسان » . وقد أحصيت فيه ثلاثة عشر موضعاً أخذ فيها ابن مكى بما رواه أستاذه أو رآه .

* * *

(٦١) المدخل لابن هشام : ١٨ — ١
(٦٢) الامالى : ٢ — ١٦٧
(٦٧) ادب الكاتب : ٢٨٤
(٦٤) التثقيف : ١٠٢
(٦٥) العربية ليوهان فك : ٨٥

خصائص لهجة صقلية من الكتاب

قمت فى « تثقيف اللسان » بمحاولة استقرائية غرضها استنباط ما يمكن من خصائص لهجة صقلية فى القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر الميلادى) .

وقد انتهيت إلى الظواهر الآتية التى أكتفى الآن بمجرد وصفها ، مرجئاً تفسيرها إلى الباب الثالث من هذا البحث ، الذى أحاول فيه تفسير الظواهر اللغوية كما استخلصتها من الكتب الثلاثة موضوع الدراسة . وهذا هو الوصف .

أولا — فى الأصوات :

(ا) فى الأصوات الساكنة : (Consonants)

١ — الجيم والقاف :

فى لهجة صقلية — كما يدل تثقيف اللسان — صوت من أقصى الحنك ، شديد ، مجهور ، ينطبق وصفه على ما نسميه فى عصرنا : (الجيم القاهرية) . وينطق به أهل صقلية بدلا من صوتين ينتميان إلى (فونيمين) مختلفين ، هما القاف والجيم

فينطق بدلا من القاف فيما رواه ابن مكى ، من أنهم « يقولون للقميص الذى لا كُمَّيْ : بَكيرة ، بحرف بين الكاف والقاف . والصواب : بَقيرة بقاف محضة » (١) .

ووصف ابن مكى لهذا الصوت بأنه بين الكاف والقاف ، يدل على أنه يعنى القاف الغليظة المجهورة التى وصفها ابن فارس ونسبها إلى تميم بقوله : « فأما بنو تميم فإنهم يلحقون القاف باللهاة حتى تغلظ جدا ، فيقولون : القيوم ، فتكون بين الكاف والقاف ، وهذه لغة فيهم » (٢) .

---

(١) تثقيف اللسان : ٩٤

(٢) راجع كتاب سيبويه : ٢ — ٤٠٤ والصاحبى : ٥٤ والمزهر : ١ — ٢٢٢

وينطق هذا الصوت بدلا من الجيم ، أو القاف ، فيما رواه ابن مكى من قولهم : سَنَبوسَك والصواب : سَنْبُوسَج وسَنْبُوسق (٣) .

ولعل النطق بهذه الجيم من أقصى الحنك ، جعل عامتهم وخاصتهم يختلفون فى كتابة اسم البلد الصقلى : « جَرِجنْت » فالخاصة يكتبونه بالجيم والعامة يكتبونه بالكاف ، وهو الصواب فى رأى ابن مكى . ولعل السر فى هذا التصويب أن هذه الجيم التى يرجح أنها كانت من أصواتهم ، تعد أقرب إلى الكاف من حيث الشدة والمخرج ، ولنا أن نسميها كافاً مجهورة . وهى ما سماه ابن فارس : « الحرف الذى بين القاف والكاف والجيم . وهى لغة سائرة فى اليمن ، مثل : جَمَل إذا اضطروا قالوا : كمَل » (الصاحبى : ٥٤) .

٢ — الضاد والظاء :

كانوا ينطقون الضاد ظاءً ، ويخلطون بينهما كما نص على ذلك ابن مكى بقوله : « حتى لا تكاد ترى أحداً ينطق بضاد ولا يميزها من ظاء وإنما يوقع كل واحدة منهما موقعها ويخرجها من مخرجها الحاذق الثاقب إذا كتب أو قرأ القرآن لا غير ، فأما العامة وأكثر الخاصة فلا يفرقون بينهما فى كتاب ولا قرآن » (٤) .

ويبدو أن ابن مكى لم يلحظ فارقاً بين الضاد التى تنطق ظاء والظاء الأصلية ، حتى يصف لنا الضاد كما وصفها سيبويه (٥) وابن جنى (٦) ، وابن يعيش (٧) ومن وصفهم استنبط الدكتور إبراهيم أنيس أن الضاد العربية القديمة كانت

---

(٣) التثقيف : ٨١
(٤) ص : ٩١
(٥) الكتاب : ٢ــ٤٠٥
(٦) سر صناعة الاعراب : ١ــ٥٢
(٧) شرح المفصل : ١٠ ــ ١٢٤

تشبه الظاء إلى حد ما ، وأنها « مرحلة وسطى بين الضاد الحديثة والظاء القديمة ، فيها شيء من شدة الضاد الحديثة ، وشيء من رخاوة الظاء العربية »(٨) ، فلعل الضاد الصقلية كانت قريبة جداً من الظاء العربية ، وتشبه الضاد التي ينطق بها في العصر الحاضر أهل العراق وأهل الخليج العربي ، — ما عدا جزءاً من البحرين — والبدو في شبه الجزيرة العربية ، وبدو الصحراء الغربية في جمهورية مصر العربية (٩) .

٣ — الباء :

يتضح من وصف ابن مكي أن من أصوات العامة صوتاً بين الباء والفاء ، وهذا الوصف يصدق على الباء المهموسة (P) وعلى الفاء المجهورة (V) ولعله يقصد الباء المهموسة بدليل كتابتها بالباء وإلا لكتبت فاء ، وبدليل أن الأصل الفارسي للمثال الذي أورده إنما هو بالباء المهموسة (١٠) ، ولم يذكر من هذا سوى مثال واحد ، هو قولهم : « بليذ ، والبلاذة ، بالذال المعجمة ، وحرف بين الباء والفاء . والصواب : بليد ، بباء محضة ، ودال غير معجمة » (١١) .

٣ — الأصوات الساكنة التي يبدل بعضها من بعض :

عقد ابن مكي باباً سماه « التبديل » جمع فيه الأصوات التي أبدل عامة صقلية بعضها من بعض ، وقد استخلصت منها ما أورده فيما يلي ، محافظاً على ترتيب المؤلف ، بعد أن أفردت منها ما يتصل بظاهرة أخرى ، كالأمثلة التي تدل على مسلكهم في الترقيق والتفخيم ، كالصاد والسين ، والضاد والدال ،

---

(٨) الاصوات اللغوية : ٥٠

(٩) لهجة البدو في اقليم ساحل مريوط ، للدكتور عبد العزيز مطر . ٤٦ .

(١٠) قال يوهان فك في العربية : ٢٠٤ ان كلمة بليذ ومعناها قذر والبلاذة اى القذارة ، دخيلتان من الفارسية ، وان كلمة بليدة في الفارسية الحديثة تنطق بالدال لا بالذال .

(١١) تثقيف اللسان : ٧٢ واصطلاح الحرف الذي بين الباء والفاء استخدمه سيبويه في كتابه : ٢ — ٣٤٣ . وابن فارس في الصاحبي : ٥٤

والطاء والتاء ، والظاء والذال ، والقاف والكاف ، أو تدل على مسلكهم فى التخلص من الهمز ، حيث عرضتها عرضاً مستقلا .

وفيما يلى الأصوات الساكنة الأخرى التى وقع فيها الإبدال عند عامة صقلية :

١ — الباء والميم : قلبت الميم باء فى قولهم : بَشِيمة وبَشَايم ، بدل : مشيمة ومشايم ، وخَبَشْت وجهه بدل : خمشت . ومَنْبوص بدل : مَنْمُوص (١٢) وبَلاعم بدل : ملاغم (١٣) .

٢ — التاء الدال : قلبت التاء دالا فى قولهم : ثوب دُسْتُرِى بدل : تُستَرِىّ ، وحدث العكس فى قولهم : تَسْتيجة بدل : دَستيجة (١٤) .

٣ — الثاء والفاء : قالوا : رجل أفْرَم بدل : أثْرَم (١٥) .

٤ — الجيم والدال : قلبت الجيم دالا فى قولهم : دَشيش ، بدل : الجَشيش ، وتدشَّيْت بدل : تجشَّأت (١٦) .

٥ — الحاء والهاء : قالوا : يَهدِر فى قراءته أى يسرع بدل : يَحدِر (١٧) .

٦ — الخاء والغين : قلبت الخاء غينا فى قولهم : غَنفير بدل : خنفير (١٨) .

٧ — الراء واللام : قلبت اللام راء فى قولهم : بَرَغْواطة لقبيلة تسمى : بَلَغْواطة ، ومفرطح بدل : مفلطح ، وزجرت الدابة ولدها ، بدل : زجلت (١٩) .

٨ — الزاى والسين : قلبت السين زايا فى قولهم : مِهراز ، وزِرداب ،

---

(١٢) تثقيف اللسان : ٧٩ ، ٨٠
(١٣) ص : ٩٨
(١٤) ص : ٨٠
(١٥) ص : ٨١
(١٦) ص : ٨١
(١٧) ص : ٨٢
(١٨) ص : ٨٢
(١٩) ص : ٨٤ ، ٨٥

ومُزْجل، بدل : مهراس وسرداب ومُسْجل(٢٠).

٩ ــ الضاد والطاء : يقولون لما حول المدينة : رَبَط. والصواب : ربض بالضاد(٢١) .

١٠ ــ اللام والنون : قلبت النون لاما فى قولهم : قمح كثير الزّوال بدل : الزُّوان، ومزمار : زُلامىٌ بدل : زُنامىٌ (نسبة إلى الزامر زُنام) وقولهم لنبت معروف : فيجل بدل : فيجن . وقلبت اللام نونا فى قولهم : أدان الله لنا على العدو ، بدل : أدال(٢٢) .

١١ ــ الميم والنون : قلبت النون ميما فى قولهم : برائم بدل : برائن ، وخم بدل : خمن ، وحدث العكس فى قولهم : منْطَر بدل : ممْطر ، وسمك منقور بدل : ممقور(٢٣) .

١٢ ــ الواو والياء : يتضح من الأمثلة التى أوردها ابن مكى أنهم يؤثرون استعمال اليائى فى قولهم : قيمت الرجل من مكانه ، وفلان جيعان وهى جيعانة ، ومناير ، وأرياح ، وأصيت من فلان ، بدل : قومت ، وجوعان وجوعانة ، ومناور ، وأرواح ، وأصوت ، بينما يميلون للواوى فى قولهم : كلوة وخُصوة ورقوة ومَوْتة بدل : كُلْية ، وخُصْية ورُقْية ومِيتة(٢٤) .

٥ ــ الترقيق والتفخيم :

يبدو من الأمثلة التى أوردها ابن مكى ، من أخطاء العامة ، أن من خصائص اللهجة ترقيق الأصوات غالباً . . . ويتضح ذلك من الأصوات

---

(٢٠) ص : ٨٥
(٢١) ص : ٩٠
(٢٢) ص : ٩٥
(٢٣) ص : ٩٦
(٢٤) ص : ٩٧

المطْبَقة ٢٥) أو المستعلية(٢٦)التى يستبدل بها فى اللهجة نظائرها المنفتحة أو المستفلة، فمن بين ما أورده ابن مكى وعده من أخطاء العامة سبعة عشر مثالا ، جاءت فى اللغة العربية بالصاد ، وتطقت فى اللهجة بالسين ، ولا فرق بين الصاد والسين إلا فى الإطباق(٢٧) ، وهذه الأمثلة هى :

نطق العامة	الصواب (عند ابن مكى)
خُرْس	خُرْص
تَخَرَّس فلان على السلطان	تخرَّص
قلت ذلك سُراحاً	صُراحاً
هذه فُرْسة فانتهزها	فُرْصة
خَنُّوس (ولد الخنزير)	خَنُّوص
فُقُوس	فَقُوص
سِنْجة الميزان	صَنْجة
سِقلِّية	صَقلِيَّة
فَقَّس البيض	فَقَّص
مَخْسَف	مِخْصف
سَعْتر	صَعْتر

---

(٢٥) الصوت المطبق Emphatic صوت مفخم ينطبق اللسان عند النطق به على الحنك الأعلى متخذا شكلا مقعرا . والاصوات المطبقة فى اللغة العربية هى : الصاد والضاد والطاء والظاء وعكس المطبق : المنفتح (راجع الاصوات اللغوية للدكتور ابراهيم أنيس ٤٨) .

(٢٦) الصوت المستعلى Velarised صوت يستعلى مؤخر اللسان عند النطق به ، مرتفعا نحو الحنك الاعلى ، ويشمل فى العربية : الصاد والضاد والطاء والظاء ، والغين ، والخاء ، والقاف وعكس المستعلى : المستفل (مصطلحات الأصوات اللغوية بمجمع اللغة العربية ، وحاشية الصبان على الاشمونى : ٤ ــ ١٦٨) .

(٢٧) الاصوات اللغوية : ٦٤

نطق العامة	الصواب (عند ابن مكى)
رمَست عينُه	رَمصت
القُعاس (داء يصيب الدواب)	القُعَاص
مُسَقَّر أيلة (موضع)	مصَقَّر
وقعت عليه وَسْمة فيما فعل	وَصْمة
سَلُّور (نوع من السماك)	صِلَّور
عُكْسة الشَّعر	عِقْصة

وفى مقابل هذه الأمثلة أورد ابن مكى أحد عشر مثالا هى فى اللغة العربية بالسين ، ونطقت فى اللهجة بالصاد ، وهى :

نطق العامة	الصواب (عند ابن مكى)
قَرْبوص السَّرج	قَرَبُوس
نقرص	نِقرِس
نَخَّاص	نَخَّاس
أخذته قَصَرًا	قَسرًا
ريح الصَّعانين	السَّعانين
صِفْر (للدفتر)	سِفْر
برد قارص	قارس
خَمَص	خَمَس
حَمَّصت الحَب	حَمَّسْت
صُور المدينة	سُور
صُرَّة البطن والدراهم	سُرَّة البطن ، وصُرَّة الدراهم

ويبدو أن التفخيم فى هذه الأمثلة سببه وجود الأصوات المستعلية أو التى تميل إلى التفخيم ، فنطق بالسين صادًا ليتم الانسجام ، وذلك كالأمثلة التى اجتمع فيها القاف والراء ، أو وجدت فيها الخاء ، ولا يشذ عن ذلك سوى مثالين هما : السعانين ، وحصت الحب .

كذلك أورد ابن مكى أربعة أمثلة، جاءت فى اللغة العربية بالقاف ونطقت فى اللهجة بالكاف، فهم يقولون: حُكَّة، وحُلُك الوَرِك، وتَرْكُوة، وعُكْسة، والصواب فى هذا كله على الترتيب: حُقَّة، وحُقُّ الورك، وتَرقُوة، وعقْصة.

ولم يذكر عكس هذه الظاهرة إلا قولهم: اقطعه من حيث رَقَّ: والصواب: من حيث رك أى ضعف. وهذا مشترك بين أخطاء أهل المشرق وأهل صقلية. وقد أورده ابن الجوزى (٢٨).

ومن الأمثلة الأخرى على الترقيق قولهم: مَنْتَقة، فى: المنْطَقة (٢٩). ورجل مُلَدٌّ، فى: مُلَطٌّ (٣٠) وغُرْدُوف (٣١)، بدل: غُرضوف وغضروف، وحُذَّر بدل: حُظَّر. وقُذَيَّف بدل: قضيَّف (٣٢)

وعكس هذه الظاهرة قولهم: فلان متبضخ فى النعمة، وهو من البذَخ، ومسك أظفر وهو فى اللغة: أذفر (٣٣). وكثرة الأمثلة الواردة بالترقيق تجعلنا مطمئنين حين نقرر أن اللهجة تميل غالباً إلى النطق بالأصوات المرققة بدل نظائرها المفخمة.

٦ — التخلص من الهمز:

تدل الأمثلة التى أوردها ابن مكى فى باب الهمز وتركه وفى باب التبديل وغيرهما (٣٤) على أنهم يتخلصون من الهمزة، إما بإبدالها صوت مد يناسب

---

(٢٨) تقويم اللسان: ١٣٢
(٢٩) تثقيف اللسان: ٨٠
(٣٠) ص ٨١
(٣١) ص: ٨٣
(٣٢) ص: ٨٣
(٣٣) ص: ٨٣
(٣٤) مثل باب غلط أهل الفقه.

حركة ما قبلها فى مثل : تَهَرَّى اللحم ، توضَّى ، ذَوَّابة الشعر ، مِرَاة ، اللِّبا ، بدلا من : تَهَرَّأ ، وتوضَّأ ، وذُؤَابة الشعر ، ومِرْآة ، واللِّبأ . ومنه أيضاً : شام يشيم بدل : شأم يشأم (٣٥) ، ويمكن أن يكون من هذا قولهم : ثالولة ، وثالول بدل : ثُؤلول وثآليل ، فيكون قد لحق الثؤلول تطوران : فتح الأول وهو الشائع فى اللهجات العربية ، حيث تشيع صيغة فَعلول مثل عَصفور بدل : فُعلول ، والتطور الثانى هو تخفيف الهمزة .

ومن إبدال الهمزة صوت مد قولهم : جُونة بدل : جُؤْنة (٣٦) .

وقد تقلب ياء فى مثل : رِيَّة بدل رئة ، ونَسِيّ بدل : نِىء وفى الأفعال : مليت ، وخبيت ، وهديت ، وقريت ، وسليت ، وأبطيت ، واستبطيت ، وأخطيت وهى على الترتيب : ملأت ، وخبأت ، وهدأت ، وقرأت ، وسلأت ، وأبطأت ، واستبطأت ، وأخطأت (٣٧) وقلبت الهمزة واوا فى الأفعال : واسيت — واكلت — وارب — وازيت واجرت — واتيت (٣٨) ، وقد تحذف الهمزة نحو : حاتم طىّ بدل : طىء ، ويمكن أن يدخل فى التخلص من الهمز قصر الممدود الذى ذكر أنه طبعهم (٣٩) .

وقد أورد ابن مكى مثالين مهموزين هما : جبرءوت ومأرب ، وذكر أن صوابهما : جبروت ، ومارب بوزن : قارب ، أما مأرب فقد ذكرها ياقوت فى «معجم البلدان» مهموزة ، وأما جبرءوت ، فلعل بعض الخاصة أراد تحقيق الهمز قياساً خاطئاً على مثل : جبرئيل (٤٠) .

وقد قلبت الهمزة عيناً فى قولهم : فرس أصدع ، بدل : أصدأ من الصدأ ،

---

(٣٥) تثقيف اللسان : ٧٦
(٣٦) المصدر نفسه : ٧٥
(٣٧) المصدر نفسه : ٧٧
(٣٨) المصدر نفسه : ٧٥
(٣٩) المصدر نفسه ٢٤٤
(٤٠) راجع معنى القياس الخاطىء فى الباب الثالث من هذا البحث .

وقولهم : فقعت عينه، وهو مفقوع العين ، بدل : فقأت (٤١) .

٧ — التشديد والتخفيف :

بدراسة الأمثلة التى ذكر ابن مكى أن العامة يشددونها خطأ، وهى مخففة، أمكن تقسيمها إلى ما يلى:

١ — تشديد أواخر الكلمات التى يذكر الصرفيون أن لامها محذوفة، مثل قولهم : دَمٌّ ،أبٌّ ، أخٌّ ،حرُّ المرأة ، لِثَّة ، شُفَّة (٤٢) ،وهى فى اللغة الفصحى مخففة كلها .

٢ — تشديد أواخر كلمات ليست من النوع السابق، مثل : قَرْقَلٌّ واصطبلٌّ وقَبُّوٌ (٤٣) ، وسنذكر فى الباب الثالث أثر النبر فى هذا التشديد .

٣ — تشديد وسط الكلمة فى صيغة فُعَّال أو فُعَّالة كقولهم : فُلاَّق الحَطَب ،وقُوَّارة القميص، و بَيَّاضة، و زرِّيعة، والصواب التخفيف.

٤ — تضعيف عين الفعل الثلاثى نحو : نكَّس رأسه ونَكَّب ، وعَطَّس (٤٤) .

٥ — تشديد الياء فى أواخر الكلمات مثل : نَدِيَّة، ومُسْتَوِيَّة، ومُلْتَوِيَّة ،ومسترخيَّة ، ومُغَنِيَّة، والمكارِيَّيْن ،والمكارِيِّين ، وهى فى اللغة مخففة ، والكلمة الأخيرة بياء واحدة .

٦ — يشددون الحاء من« لا حَوْلَ ولا قُوةَ إلا بالله » ولعل ذلك بسبب التنغيم (موسيقى الكلام) (٤٥) .

---

(٤١) تثقيف اللسان : ٧٤

(٤٢) تثقيف اللسان : ١٦٠ . وصواب الاخيرة بفتح الشين والتخفيف.

(٤٣) ص : ١٦٠

(٤٤) ص : ١٦٣

(٤٥) Intonation

(ب) فى أصوات اللين : Vowels

١ ــ إطالة أصوات اللين :

تبين لنا من دراسة الكلمات التى ذكر ابن مكى أن عامة صقلية غيروها بالزيادة عن اللفظ العربى الصحيح ، أن بينها طائفة نشأت فيها الزيادة عن إطالة أحد أصوات اللين القصيرة ، حيث صارت الفتحة القصيرة طويلة أى ألف مدّ ولين ، وصارت الضمة القصيرة واو مدّ ولين ، والكسرة القصيرة ياء مد ولين . فمن أمثلة الفتحة التى طالت قولهم : عَرْعار ، بَرْواق ، قاتُول ، جارُوف ، غاسُول ، خالُوق ، سر فى داعة الله ، أنت فى حلٍ وساعة ، وباعوضة وباعوض ، وقادوم ، وطوال الدابة (٤٦) ، ورجل دماوى (٤٧) ، والصواب فى ذلك كله : عَرْعَر ، وبَرْوق ، وقَتُول ، وجَرُوف ، وغسُول ، وخَلُوق ، ودَعَة ، وسَعة ، وبَعُوضة وبَعُوض ، وقَدُوم ، وطِول ، ودَمَوِىٌّ .

ومن أمثلة الضمة التى طالت قولهم : لوبان ، وبُرنوس ، وعربى قُوح (٤٨) وصواب ذلك : لُبان ، وبُرْنُس ، وقُحٌ .

ومن أمثلة الكسرة التى طالت قولهم : طِيحال ، بدلِ : طحال (٤٩) .

٢ ــ الامالة :

كان أهل صقلية يميلون الفتحة الطويلة نحو الكسرة ، وإن لم ينص ابن

---

(٤٦) تثقيف اللسان : ١٠٧
(٤٧) ص : ١٨٥
(٤٨) ص : ١٠٧
(٤٩) ص : ١٠٥

مكى على أن فى الأمثلة التى أوردها من هذا النوع إمالة، بل وضعها فى باب التبديل، وعد ذلك إبدالا بين الألف والياء، ومن ذلك قولهم: خُبَّيز، والصواب: خُبَّاز وخُبَّازَى، وحُمَّيض والصواب: حُمَّاض، ونيب والصواب: ناب (٥٠). ولا تزال هذه الكلمات تنطق ممالة فى اللهجات العربية المعاصرة. وبخاصة فى لهجة البدو فى الساحل الشمالى، وبعض لهجات لبنان. وتمال الكلمتان: خُبيز وحميض فى أكثر اللهجات العربية المعاصرة.

ثانياً — فى الصيغ:

١ — تحريك وسط الاسم الثلاثى الساكن:

أورد ابن مكى أمثلة لتحريك وسط الاسم الثلاثى الساكن العين الذى جاء على وزن (فَعْل)، وقد قمت بجمعها. وكانت متناثرة فى بابين هما: «باب ما جاء ساكناً فحركوه»، و «باب ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر».

وتدل الأمثلة على أنهم يحركون وسط الثلاثى الذى جاء على وزن «(فَعْل) سواء أكان من أصوات الحلق أم لم يكن منها، ولكن ابن مكى فرق بينهما فى الصحة اللغوية، على ما سنبين بعد قليل.

فمن أمثلة تحريك ما لم تكن عينه حرف حلق: الضَّرَع والخَمَل، والسَّمَن والبَقَل، والرَّطَل، والحَبَل، والبَشَر، والقَرَع والرَّصَف، والقَدَم، والغَمر (٥١)، ومن أمثلة ما كانت عينه حرف حلق: الشَّغَب (٥٢) واللحَم، والبحَر، والنَعل، والبَغل، والبَخل. قال ابن مكى: وما أشبه ذلك (٥٣). والحركة فى كل ما سبق فتحة كما يدل الضبط فى المخطوط، فالتحريك شامل لما كانت عينه حرف حلق وما لم تكن عينه كذلك. ولكن ابن مكى فرق بينهما فى الصحة اللغوية.

---

(٥٠) ص: ٧٩

(٥١) تثقيف اللسان: ١١٤

(٥٢) يعد ابن مكى تحريك هذا المثال خطأ، مخالفا بذلك مذهبه فى اجازة تحريك ما عينه حرف حلق.

(٥٣) تثقيف اللسان: ٢٢٩.

فأجاز تحريك ما كانت عينه حرف حلق ، اتباعاً لمذهب الكوفيين وخلافاً للبصريين الذين يقفون عند ما سمع عن العرب (٥٤) .

٢ ــ عكس الظاهرة السابقة أى إسكان المتحرك :

وقد حدث فى أمثلة لحظت أن أكثرها جاء فى اللغة على وزن : فَعَلَة ، أو فُعَلَة ، أو فِعَل ، وكان مصدرًا .

فمن إسكان ما جاء على فَعَلَة قولهم : رَمْكة ، وسَبْخة ، وقَلْعة ، ووَزْغة ، ومن إسكان ما جاء على فُعَلَة قولهم : الزُّهْرة ، ومن إسكان المصادر التى جاءت فى اللغة على فِعَل قولهم : الشِّبْع ، والضِّغْر ، والكِبْر ، والغِلْظ ، والقِدْم ، والصواب فى كل ذلك بفتح العين ، وفى الكلمات الخمس الأخيرة بكسر الفاء وفتح العين .

٣ ــ صيغتا فعل وأفعل من صيغ الفعل :

تختلط عندهم هاتان الصيغتان ، وهذه ظاهرة ملحوظة فى البيئات العربية الأخرى ، وقد اهتمت بهما كتب التصويب اللغوى ، فمن أبواب إصلاح المنطق لابن السكيت : « باب يتكلم فيه بفعلت مما يغلط فيه العامة فيتكلمون بأفعلت »(٥٥)، وباب «ما يتكلم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت»(٥٦) كما اهتم ابن قتيبة بفعلت وأفعلت فى كتاب «الأبنية » (٥٧)، وعقد ثعلب فى

---

(٥٤) راجع تثقيف اللسان : ٢٣٠ وتفصيل رأى الكوفيين والبصريين فى المنصف لابن جنى : ٢ــ٣٠٥ وما بعدها .

(٥٥) اصلاح المنطق : ٢٢٥

(٥٦) المصدر نفسه : ٢٢٧

(٥٧) ادب الكاتب : ٣٣٣

« الفصيح » بابين ، أحدهما : «فعلت بغير ألف» (٥٨) ، والثانى : « أفعل»(٥٩) بل إن بعض اللغويين ألفوا كتباً فى « فعل وأفعل» كالأصمعى (٦٠) وأبى عبيد القاسم بن سلاّم (٦١) وأبى إسحاق الزجاج (٦٢) .

وليس ثمة ما يدعو إلى إيراد الأمثلة هنا ، وقد أوردها ابن مكى فى بابى « ما غيروه من الأفعال بالزيادة » و « ما غيروه من الأفعال بالنقص (٦٣) » .

ولكن الظاهرة التى تستحق التسجيل ، والتى رأينا لها مثيلا فى عربية الأندلس فى الفصل السابق ، هى أنهم ينطقون المبنى للمجهول من الثلاثى الأجوف على وزن : أُفْعل ، فيقولون : أُبيع الثوب ، وأُزيد فى ثمنه ، وأُقيم على الرجل ، وأُخير لك فى كذا وأُخيبت ، وأُبعت (٦٤) على حين أنهم يقولون فى المبنى للمعلوم منه : باع وزاد وقام ، وخار ، وخاف ، وباع .

٤ — تغيير حركات الأفعال :

مما ذكره ابن مكى فى باب ما غيروا حركاته من الأفعال (٦٥) أحصيت خمسين فعلا ، حاولت أن أستنبط منها اتجاههم فى أبواب الفعل الثلاثى ، وكانت النتيجة التى انتهيت إليها أن من الأفعال الخمسين :

---

(٥٨) التلويح : ١٤
(٥٩) المصدر نفسه : ٣٨
(٦٠) تاريخ الادب العربى لبروكلمان : ٢ — ١٤٩
(٦١) المرجع نفسه : ٢ — ١٥٩
(٦٢) المرجع نفسه : ٢ — ١٧٢
(٦٣) تثقيف اللسان : ١٥٢ ، ١٥٥
(٦٤) تثقيف اللسان : ١٥٣
(٦٥) المصدر نفسه : ١٤٥

٢٤ فعلا تحولت فى اللهجة من باب ضرب (فَعَل يفعِل) إلى نصر (فَعَل يفعُل) بنسبة ٤٨ ٪ .

١١ فعلا تحولت فى اللهجة من باب نصر إلى باب ضرب بنسبة ٢٢ ٪ .

٢ فعلين تحولا من باب نصر إلى باب فتح (فعَل يفعَل) بنسبة ٤ ٪.

٢ فعلين تحولا من باب فتح إلى باب نصر بنسبة ٤ ٪ .

١ فعلا واحداً تحول من باب نصر إلى باب فرح (فَعَل يفعَل) بنسبة ٢٪.

١ فعلا واحداً تحول من باب نصر إلى باب كرُم (فعُل يفعُل) بنسبة ٢٪.

٤ أربعة أفعال تحولت من باب فَرِح إلى باب حسب (فعِل يفعِل) بنسبة ٨٪

٤ أربعة أفعال تحولت من باب فتح إلى باب ضرَب بنسبة ٨ ٪.

١ فعلا واحداً تحول من باب فرح إلى باب كرُم بنسبة ٢ ٪ .

٥٠ = ١٠٠ ٪ .

ويؤخذ مما سبق أن ٣٥ فعلا بنسبة ٧٠ ٪ من الأفعال مشتركة بين بابى نصر وضرب ، أى أنها مفتوحة العين فى الماضى ، وعينها فى المضارع مضمومة أو مكسورة . والاشتراك بين هذين البابين اعترف به اللغويون ، وتؤيده القوانين الصوتية الحديثة . وقد علق الدكتور إبراهيم أنيس(٦٦) على قول ابن جنى : « وإنما دخلت يفعُل فى باب فعَل على يفعِل من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة (٦٧) » بقوله : « وقول ابن جنى هذا حق تؤيده القوانين الصوتية الحديثة ، التى تجعل الضمة والكسرة أصواتاً ضيقة Close يقابلهما الفتحة ، التى هى الصوت المتسع Open » .

كما يتضح مما سبق أن ٤٢ فعلا ، بنسبة ٨٤ ٪ خضعت لقاعدة المغايرة Polarity فى اشتقاق صيغة المضارع من الماضى . وهى القاعدة التى اعترف

---

(٦٦) مجلة مجمع اللغة العربية : ٨ — ١٧٣ .

(٦٧) الخصائص : ١ — ٣٧٩

بها علماء اللغات فى اشتقاق صيغة من أخرى (٦٨) ، فصيغة فعَل فى الماضى يغايرها يفعُل ويفعِل فى المضارع ، وصيغة فعِل يغايرها يفعَل.

٥ — صيغة اسم الفاعل :

تختلط عندهم صيغة اسم الفاعل ، بين ما كان من الثلاثى وما كان من الرباعى ، فيقولون مثلا : مُرْبِح ، ومخْسر ، ومُعْزِم على السفر ، ومُحِثّ والمُحكِي والمُويِس ، بدل : رابح ، وخاسر ، وعازم ، وحاثّ ، والحاكى والبائس ، كما قالوا فى عكس ذلك : رجل فاطر بدل : مُنْطر .

٦ — صيغة اسم المفعول :

تختلط صيغة اسم المفعول بين الثلاثى والرباعى كذلك ، فيقولون من الرباعى : مَبطول ، ومَتْعوب ، ومَبْغُوض ، ومَوْجوع ، ومَنْعسود ، ومَصْلوح ، ومَسْروج ، ومَخْروبة ، ومَوْقودة ، والصواب فى كل هذا أن يكون على وزن : مُفعَل .

ويقولون من الثلاثى : مُلْوَى ، ومَقْضَى ، ومُطْلَى ، ومثْنى ، ومُهاب ومُعاب ، ومُزاد فيه ، ومُصان ، بدل : مَلْوِىّ ومَقْضِىّ ، ومَطْلِىّ ، ومَثْنِىّ ، ومَهيب ، ومَعيب ، ومَزيد فيه ، ومَصُون . وقد يضمون الميم فقط فيقولون : إناء مُطْلِي ، ورجل مُكْرى ، وسيف مُجْلى ، واجعلنا من المُنْسيِّين ، وكلّفه مُرْخيّة بدل : مرخاة .

٧ — بين اسم الفاعل واسم المفعول :

يستخدمون اسم المفعول فى مكان اسم الفاعل ، فيقولون : مَذْهول ومَهْوُل ، ومستفاض ، ومسكَر ، وعالم مبرَّز ، والصواب : ذاهل ، وهائل ، ومستفيض ، ومسكِر ، ومبرِّز ، ومن عكس ذلك قولهم : أنا مُعجب بك

---

(٦٨) مجلة مجمع اللغة العربية : ٨ — ١٧٣ .

والصواب : معجَب (٦٩) .

٨ ــ صيغة اسم الآلة التى على وزن مفعال :

ينطقونها بضم الميم، فيقولون : مُفتاح ، ومُصباح ، ومُسمار ، ومُسواك (٧٠) .

٩ ــ صيغة تفعال :

ذكر ابن مكى أن مما يطرد فيه غلطهم كسرهم التاء من التَّفعال أينما وقع من الكلام ، كالتَّعداد والتَّرحال (٧١) .

١٠ ــ التصغير :

يخضع التصغير عند عامة صقلية للقواعد التالية :

(ا) يصغرون الثلاثى المذكر على وزن فُعَيِّل فيقولون : مُهَيِّر ، وطُفَيِّل وجُبَيِّل ، بينما يجرى تصغيرهم الثلاثى المؤنث على القاعدة بتسكين ياء التصغير فيقولون : مُهَيْرة ، وطُفَيْلة .

(ب) الرباعى الذى ثالثه حرف لين يصغرونه على القاعدة التى ذكرها الصرفيون أى على فُعَيِّل، قال ابن مكى : « « إلا أنهم ربما غلطوا فى أحرف منه ، نحو : كُبَّر وصُغَيَّر فيفتحون الياء (٧٢) » .

(جـ) لا يزيدون الياء فى تصغير الخماسى الذى قبل آخره حرف لين ، بل

---

(٦٦) راجع فيما سبق باب « ما غيروه من أسماء الفاعلين والمفعولين » من تثقيف اللسان : ١٦٧ ــ ١٧١ .

(٧٠) تثقيف اللسان : ١٢٤

(٧١) تثقيف اللسان : ١٣٦

(٧٢) باب غلطهم فى التصغير : ١٨٣ .

يقولون : عُصَيْفر ، ومُضَيْتح ، ومُسَيمر ، والقاعدة أن يقال : عُصَيْفير ، ومُضَيْتيح ، ومُسَيْمير .

(د) عند تصغير الثلاثى الذى عينه ياء يقلبون الياء واوا كقولهم : عُوَينة ، وشُوَىّ ، وخُوَيط ، وشُوَيْخ ، بدل : عُيَيْنة ، وشُيَىء ، وخُيَيْط وشييخ ، لأنها كلها يائية العين (٧٣) .

١١ — التأنيث والتذكير :

وضح ابن مكى مسلك أهل صقلية فى التأنيث والتذكير ، فى ثلاثة أبواب ، أحدها : باب ما أنثوه من المذكّر . والثانى : باب ما ذكّروه من المؤنث ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران وهم لا يعرفون فيه غير أحدهما ، وأورد فى الباب الأول ثمانى عشرة كلمة أنثوها وهى مذكرة ، ولكننا نلحظ أن ابن مكى وضع بينها السكّين ، معتمدًا على ما قاله أبو حاتم وأبو زيد والأصمعى . على حين أن ابن السكيت [روى عن الكسائى والفراء أن السكين قد يؤنث (٧٤) . وقال الجوهرى : السكين يذكر ويؤنث والغالب عليه التذكير (٧٥) ، ومثله : الروح وضعه فى هذا الباب ، مع أن أبا حاتم قال إنه مذكر وعلى إرادة النفس مؤنث (٧٦) . وقال الجوهرى فى « الصحاح » : الروح يذكر ويؤنث . وابن مكى نفسه ذكر أن الغالب فيه التذكير . فكان حقه أن يضع هذين اللفظين فى باب ما يجوز فيه الأمران ولا يعرفون فيه غير أحدهما ، وأورد من هذه الكلمات : السيف والقمر والباب ، وقال : ومنهم من يؤنثها ، أى أن تأنيثها ليس عاماً .

---

(٧٣) تثقيف اللسان : ١٨٤ على أن أبا الطيب اللغوى روى فى تصغير شيخ : شييخ وشويخ (الابدال : ٢ — ٤٨١) .

(٧٤) اصلاح المنطق : ٣٥٩

(٧٥) الصحاح : (سكن)

(٧٦) اختصار التذكير والتأنيث لابى حاتم : ورقة ١

وإذا استبعدنا هذه الكلمات الخمس كان فى هذا الباب ثلاث عشرة كلمة .

وأورد فى باب ما ذكّروه من المؤنث اثنتين وثلاثين كلمة ، واعتمد فى عدها من المؤنث على أبى حاتم (٧٧) ، وأورد فى الباب الثالث أعنى ما يجوز فيه التذكير والتأنيث وهم لا يعرفون فيه غير أحدهما ، أربع عشرة كلمة .

ويستدل من كلام ابن مكى أن اللهجة سلكت مسلكاً موحداً هو التأنيث أو التذكير فى الكلمة الواحدة ، وأنهم لا يستخدمون اللفظ الواحد مذكراً مرة ومؤنثاً مرة أخرى ، وكذلك كان مسلكهم فى الحالات التى رويت فى كتب اللغة بجواز الأمرين .

أما مسلكهم فى علامة التأنيث فقد لحظت فيه :

١ — الكلمات المؤنثة التى وردت فى اللغة خالية من التاء يلحقونها التاء فيقولون : عروسة ، وعجوزة ، وناقة شارفة .

٢ — الكلمات التى عدت من المؤنث المجازى واستقر مسلك اللهجة على تأنيثها لحقتها التاء مثل : خَمِيرة ، وأرْخة (٧٨) ورخلة (٧٩) وعنكبوتة ، وسِكِّينة ، وكذلك قالوا : حصيرة ، والحصير مذكر .

٣ — الكلمات المؤنثة المنتهية بألف وتاء تأنيث مثل شَذَاة (٨٠) ،

---

(٧٧) وجدت اكثر هذه الكلمات فى كتاب « اختصار التذكير والتأنيث » لابى حاتم (مخطوط بدار الكتب برقم ٣٨٤ — لغة تيمور) وعنوانه « التذكير والتأنيث » ومن هنا حسب بعضهم انه هو الكتاب الاصلى لابى حاتم (تاريخ الادب العربى ٢ — ١٦٠ نقلا عن مجلة المجمع العلمى العربى : ٣ — ٢٤) واول هذا الكتاب : اختصار التذكير والتأنيث لابى حاتم .

(٧٨) الارخة : الفتية من البقر .

(٧٩) صوابها فى الفصحى : رخل ، وهى الانثى من ولد الضان .

(٨٠) الشذاة واحدة الشذا ، وهو ذباب الكلب وقد يقع على البعير .

وحصَاة وسَفاة ونَواة ودَباة (٨١) تلحقها ياء بين الألف والتاء فيقولون : شَذَاية وحَصَاية وسَفَاية ونَواية ودباية ؛

٤ — يستبدلون علامة تأنيث بأخرى فيقولون : مينة بدل : ميناء — على توهم أن الهمزة هنا للتأنيث ، وهى فى الواقع لام الكلمة — والغُمَّيضة بدل : الغُمَّيْضى والغُمَيْضاء. كما يقولون للفحث (٨٢) : قبا ، بدل : قبة ، وقرفاء بدل : قرفة ، وفرس ورداء بدل : وردة ، وحلبا بدل : حُلْبة .

ثالثاً — فى دلالة الألفاظ :

يدل ما ذكره ابن مكى ، وعده من أخطاء العامة ، تحت عنوان : « ما وضعوه غير موضعه» و « باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد » و « ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره » (٨٣) على أن التطور الدلالى فى اللهجة قد تم فى أحد الاتجاهات الآتية :

١ — تغير مجال الدلالة :

وهو ما أطلق عليه ابن مكى ومن سبقه كالزُّبيدى وابن قتيبة وابن السكِّيت : « ما وضعوه غير موضعه » .

ومن أمثلته عند أهل صقلية : إطلاقهم لفظ الحشيش على الكلأ الأخضر والعشب على اليابس . والصواب أن الحشيش هو اليابس ، والعشب هو الأخضر من المرعى .

وتغير عندهم مجال دلالة : « هاج الزرع » من : تَصوَّح وجف ، إلى : خَشُن وغلظ .

---

(٨١) الدباة هى الجرادة الصغيرة قبل ان تطير .
(٨٢) فحث الكرش : شىء متصل بها ذو اطباق واجواف .
(٨٣) من ص ١٩٧ الى ٢١٧ من تثقيف اللسان .

كما تغير مجال دلالة « البَشَّة » التى تطلق فى اللغة على الرائحة ، وتطلق عندهم على طيب المذاق .

وتغيرت دلالة تقريص العجين ، من تقطيعه ليبسط ، إلى بسطه باليد .

وتغيرت دلالة البَشيقة من لبنة القميص التى فيها الأزرار ، إلى الخرقة التى تخاط فى جانب القميص .

وتغيرت دلالة الخُرطوم من الأنف إلى الفم . وتغيرت دلالة القدم من مُقدَّم الرجل أى الأصابع وما يليهن ، إلى دلالة أخرى هى مؤخَّر الرجل . ويستعملون الإجَّاص فى معنى الكُمَّثْرى (٨٤) والإجاص ضرب من المشمش ويستعملون الدَّرَن لما نتأ فى بدن الإنسان وسائر جسمه من علة أو مهنة . والمعنى المعروف فى اللغة هو الوسخ يعلو الجسم. ويسمون الخشب الذى تديره الدابة لاستخراج الماء : ساقية . والسانية هى الدابة التى تسنو (٨٥) .

ومن ذلك أيضاً : إطلاقهم اسم « القرية » على البادية ، والقرية فى اللغة : المدينة . وتسميتهم البساط : نُمْرُقة . والنُّمْرُقة فى اللغة : الوسادة . وقولهم للفرس الأبيض : أشهب . والشُّهبة هى اختلاط البياض والسواد .

---

(٨٤) فى سوريا ولبنان وفلسطين يطلق الاجاص والانجاص على الكمثرى ، وهذه الدلالة قديمة ، رواها أبو حنيفة الدينورى عن اهل الشام (المدخل لابن هشام اللخمى: ٨)

(٨٥) أى تخرج الماء من البئر .

٢ – تخصيص العام :

وهو ما وضعه تحت عنوان : « ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد » .

ومن أمثلته عند أهل صقلية : يدل لفظ الصَّقْر على كل ما يصيد ، ولكنهم خصوا به ضرباً من سباع الطير . والرَّيحان : كل نبت طيب الريح ، ولكنهم خصوا به الآس . والأرجوان الأحمر من الصوف وغيره ، ولكنه مقصور عندهم على الصوف الأحمر . والقروى كل من سكن القرية ، ولكنهم يخصون بالقروى من سكن القَيروان . والغنم : اسم للضأن والمعز . وهى تطلق عندهم على الضأن خاصة . والبَهيم كل لون خالص لا يخالطه غيره ، وهم يجعلون البهيم للأدهم خاصة . والخِمار : كل ما خَمَّرت به المرأة رأسها من ثوب حرير أو كتان . ولكنهم يخصون باسم الخمار ما كان من شقاق الحرير . والسوقة كل من لم يكن ذا سلطان ، ولكنهم يقصرون هذا الاسم على أهل الأسواق . والإسكاف كل صانع . وهم يقصرونه على الخرَّاز .

ويدخل فى هذا الباب الاسم الذى تشمل دلالته المذكر والمؤنث ولكنهم خصوا به أحدهما : فالشاة تطلق على الذكر والأنثى . وهم يطلقونها على الأنثى خاصة ، ومثلها : الحمامة ، والبطة ، والدجاجة ، والنعامة ، والجرادة .

والبعير يطلق على الذكر والأنثى وهم يقصرونه على الجمل . والإنسان يشمل المرأة والرجل ، وهم يجعلونه للرجل خاصة .

٣ – تعميم الخاص :

وهو ما وضعه تحت عنوان : « ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره » :

ومن الأمثلة التى أوردها ابن مكى : اللبن للبهائم خاصة ، ولكنهم عمموا دلالته فجعلوها تشمل بنات آدم أيضاً ، وصوابه للآدميات : لِبان .

والتقييض – فى رأى بعضهم ومنهم ابن مكى – يكون فى الشر خاصة . وهم فى صقلية يجعلونه للخير والشر (٨٦) . ومن ذلك كلمة « أمهات » هى خاصة ببنات آدم . ولكنهم عمموا الدلالة فجعلوها تشمل البهائم التى تختص بكلمة « أمّات » . ومن ذلك الاستحمام ، هو فى اللغة خاص بما كان بالماء الحار . وهم عمموه فشمل عندهم ما كان بالماء البارد أيضاً . وإنما يسمى فى هذه الحالة : الابتراد والاقتراد .

ومن هذا الباب ما جاء للأنثى خاصة ، فجعلوا دلالته شاملة للأنثى والذكر : كالناب فهى الأنثى المسنة من الإبل ، ولكنهم أطلقوها على المسن من الإبل ذكرًا أو أنثى . ومثلها الأتراب فهى فى اللغة خاصة بالإناث ، وعممت عندهم فجعلت للذكور والإناث .

* * *

(٨٦) يرى ابن برى أن الصحيح فى التقييض أن يكون فى الخير والشر معا ويستشهد بالحديث « ما أكرم شاب شيخا لسنه الا قيض الله له من يكرمه عند سنه » (اللسان : قيض) .

الكتاب بعد ابن مكى

أولا — رد ابن هشام اللخمى على ابن مكى :

ألف محمد بن أحمد بن هشام اللخمى السَّبْتى اللغوى (ت٥٧٧ هـ) كتابه « المدخل إلى تقويم اللسان » الذى بدأه بالرد على كتابى « لحن العامة » للزُّبيدى و « تثقيف اللسان » لابن مكى .

وابن هشام اللخمى كما بينا فى الفصل السابق (١) ، وفى مقياس الصواب والخطأ (٢) ، من اللغويين الذين يميلون إلى التوسع فى قبول كل ما جاءت به لهجة عربية ، أوحكاه لغوى ، ومع أن ابن مكى يميل أيضاً إلى هذا الاتجاه ، وجد ابن هشام ثغرات ينفذ منها ، فحين يأخذ ابن مكى بالقول الأشهر يتعقبه ابن هشام مستدلا بالرأى المخالف .

ومن أمثلة ذلك : « قال ابن مكى فى « باب غلط أهل الوثائق » : قال بعض أهل العلم : الشهور كلها تسمى بأسمائها من غير إضافة إلى شهر إلا ثلاثة ، فإنه يقال فيهن : شهر ربيع الأول ، وشهر ربيع الآخر ، وشهر رمضان » ،

فيعقب ابن هشام : « هذا قول أبى عمرو ، وهو الأشهر والأكثر . وقد جاء عن العرب استعمالها بغير إضافة ، قال رؤبة :

لقد أتَى فى رمضان الماضى
جاريةٌ فى دِرْعِها الفَضْفاضِ »(٣)

ومما يدل على اتجاه ابن هشام فى رده أيضاً ، أن ابن مكى حكى عن أهل

---

(١) ص : ١٣٨
(٢) ص : ٥٨
(٣) المدخل : ورقة ١٧ — ب .

المشرق بعض غلطهم بقوله : « وقد يغلطون فيما لا يلفظ به أهل بلدنا ولا سمعوا به قط مثل قولهم : « قَاقُزَّة فى القاقوزة، وتُوثَر وتُحمَد، فى : توفَر وتُحمَد ، وقولهم : آمِّين عند الدعاء » .

فتعقبه ابن هشام بقوله : « أما قاقزة فقد أنكرها بعض أهل اللغة ، وأثبتها بعضهم ، وما اختلف فيه أهل اللغة لا تغلط فيه العامة ، أما قولهم : توثر وتحمد فصحيح ، حكاه يعقوب فى « القلب والإبدال » ، وقال : إن الثاء بدل من الفاء . وقد بينا ذلك فى شرحنا للفصيح . وأما آمين ، بتشديد الميم، فقد حكى أنها لغة ولكنها شاذة (٤) » .

فابن مكى إنما ذكر أغلاطاً رويت عن عامة المشرق، فلا ينبغى أن يرد عليه بأن بعض أهل اللغة يرى فيها رأياً آخر.

وابن هشام يعترف بأن ما ذهب إليه ابن مكى فى بعض المسائل أحسن الآراء ، ولكنه لا يرضى له أن يخطىء العامة ولو لم يكن ما قالوه هو الأحسن ، فقد قال ابن مكى : « يقولون : نعق الغراب . والصواب : نغق بالغين معجمة» وقال الراد (ابن هشام اللخمى) : « قد جاء فى كلامهم : نعق الغراب ونغق بالغين معجمة ، فلا معنى لإنكاره على العامة ، ولكن نغق بالغير معجمة أحسن ، وكذا حكى صاحب العين(٥) » .

وإذا حكى أحد اللغويين لفظاً مما خطأ فيه ابن مكى العامة، يأخذ به ابن هشام ويرد به عليه، فقد قال ابن مكى : « ويقولون : حُزَّة السراويل والصواب : حُجْزة » ، وقال الراد : «قد حكى ابن الأعرابى : حُزَّة كما تنطق به العامة وذكر أنها لغة » (٦). ويأخذ برأى انفرد به ابن الأعرابى ليرد على

---

(٤) المدخل : ورقة ١٨، ــ أ

(٥) المدخل : ١٨ ــ أ

(٦) المدخل : ١٨ ــ ب

ابن مكى الذى خطأ العامة فى قولهم : عمل مقارَب . والصواب : مقارِب (٧) بكسر الراء . فيقول ابن هشام : « قال قاسم بن ثابت : كل الناس حكوا : عمل مقارب بكسر الراء إلا ابن الأعرابى فإنه حكى عمل مقارب بفتح الراء» (٨).

وصواب عند ابن هشام ما عده ابن مكى خطأ ، وهو قول العامة : رجل فاطر وصوابه : مفطر ، واعتمد ابن هشام على رواية حكاها ابن سيده فى «المحكم» أنه جاء : أفطر وفطر رباعياً وثلاثياً ، وأفطر أفصح .

وقد يكون الحق فى جانب ابن هشام حين يعتمد على رواية يمكن توجيهها ؛ ومن ذلك مثلا : قال ابن مكى : « يقولون للسَّذاب (نبت) : فَيْجَل والصواب : فَيْجَن بالنون» . فقال الراد : قد حكى المطرز فى كتاب « الياقوتة » : فيجلا وفيجنا باللام والنون فلا معنى لإنكاره على العامة (٩) . وابن هشام على حق ، فاللام والنون صوتان متقاربان مخرجاً وصفة ، فكلاهما صوت مجهور ، متوسط بين الشدة والرخاوة ومخرجهما واحد ، غير أن مجرى الهواء مع النون من الأنف ، ومع اللام من الفم .

وابن هشام على حق أيضاً فى رده على ابن مكى إذ يخطىء العامة فيما كان بالصاد ونطقوه بالسين أو العكس ، فالصاد والسين صوتان متناظران ولا فرق بينهما إلا فى أن الصاد صوت مطبق والسين نظيره المنفتح . وإن كان ابن هشام لم يتبع هذا مع كل صاد وسين ، فهو أيضاً يخطىء صُرَّة البطن ، ويرى أن الصواب : سُرَّة (١٠) .

وابن هشام على حق فى رده على ابن مكى فى قول ابن أبى ربيعة :

---

(٧) شىء مقارب : وسط بين الجيد والردىء .
(٨) المدخل : ١٨ ــ ب
(٩) المصدر نفسه : ١٨ ــ ب
(١٠) المصدر نفسه : ٤٠ ــ أ

فلم أرَ كالتجمير منظرَ ناظرٍ
ولا كاليالى الحجّ أقْلَتْنَ ذا هوى

حيث يخطىء من ينشدونه : أفلتن بالفاء . وصوابه بالقاف من القلت وهو الهلاك . وقد ذكر ابن هشام فى رده أنه يقال : أفلتن بالفاء واللام ، وأقلتن بالقاف واللام ، وأفتنّ بالفاء والتاء ، فمن روى بالفاء واللام فمعناه الهلاك كرواية القاف واللام . . . ومن روى : أفتن بالفاء والتاء فمعناه صيّرنه مفتوناً ، قال الشاعر :

لئن قتلتنى لهى بالأمس أفتنت
سعيداً فأمسى قد قلى كلّ مُسلم

قال ابن هشام : « وإنما أنكر رواية الفاء واللام ، وجعلها تصحيفاً ، لأنه لم يعرف معناها » (١١)

وابن هشام على حق حين أخذ على ابن مكى تخطئته أهل الطب فى قولهم لبعض العقاقير : « صَبْر » ، بإسكان الباء ، قال وصوابه : صَبِر (بكسر الباء) وقال ابن هشام ردّاً عليه : « إنكاره تسكين الباء من الصبر عجب ، وقد حكى ابن قتيبة فى أبنية الأسماء ، أن كل ما كان على فَعِل مكسور العين أو مضمومها فإن التخفيف فيه جائز (١٢) » .

ولكن ابن هشام اللخمى بعد أن رد على ابن مكى ، نقل كثيراً من تصويبه . وسأنقل هنا بعض الفقرات التى نقلها بتمامها :

قال ابن هشام : « ويقولون : بحر غميق وواد غميق بالغين معجمة ، والصواب : عميق بالعين غير معجمة . وقد قيل إنه يقال بالغين معجمة وقرىء فى الشاذ (من كل فج غميق) ، وزعم قوم أن كل ما كان منبسطاً على وجه الأرض

(١١) المدخل ورقة ١٧ — أ
(١٢) المدخل : ١٧ — ب

قيل له : عميق بعين غير معجمة ، وما كان هاوياً إلى أسفل قيل فيه : غميق بالغين معجمة (١٣) » .

وهذا القول بتمامه منقول من « تثقيف اللسان » بلا خلاف فى اللفظ (١٤) .

وفى الصفحة نفسها نقل ابن هشام النص الآتى بتمامه عن « تثقيف اللسان » دون أن يغير فى الترتيب :

« ويقولون : فى رجلى شُقَّاق ، والصواب : شُقُرق . فأما الشِّقاق فداء من أدواء الدواب وهو صدوع تكون فى حوافرها وأرساغها . ويقولون لقشر جنس من الشجر : قِرْفاء ، والصواب : قِرْفة . والجمع قِرَف (١٥) . ويقولون لمؤنثة الخيل (١٦) من الورد : وِرداء ، والصواب : وَرْدة (١٧) » .

كذلك نقل أكثر ما ذكره ابن مكى فى باب « ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد » بغير اختلاف فى اللفظ (١٨) .

والخلاصة أن أكثر صفحات كتاب ابن هشام لم تخل من نقول من ابن مكى أو الزبيدى . مما يدل على إفادته منهما ، واعترافه بمنزلتهما ، رغم ردوده التى يرجع أكثرها إلى اختلاف المقياس الصوابى ، أكثر مما يرجع إلى خطئهما فى اللغة .

ومما يدل على ثقة ابن هشام فى ابن مكى أنه استشهد بما جاء فى « تثقيف اللسان » أثناء رده على الزبيدى (١٩) .

---

(١٣) المدخل : ٣٩ — ا

(١٤) تثقيف اللسان : ٧٠

(١٥) والجمع قرف : لم يذكر فى تثقيف اللسان .

(١٦) فى التثقيف : الورد من الخيل .

(١٧) تثقيف اللسان : ٧٨

(١٨) راجع ورقة ٥٠ من المدخل .

(١٩) المدخل : ١٠ — (نسخة ٤٦) عند الرد على «خبزران » .

ثانياً ـ كتب نقلت عن ابن مكى :

ذكرنا فيما سبق أن ابن هشام اللخمى نقل كثيراً مما جاء فى « تثقيف اللسان » ونضيف إليه الكتب الآتية التى نقلت عنه أيضاً :

١ ـ « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى (ت ٧٦٤ هـ) فتثقيف اللسان أحد الكتب التى نقل عنها كثيراً ورمزه فيه (ص) .

٢ ـ كما نقل عنه ابن دحية (أبو على عمر بن الحسن ت ٦٣٣ هـ) ، تصويبه لاسم قبيلة بَلَغْواطة (٢٠) .

٣ ـ ونقل يحيى النووى (ت ٦٧٦ هـ) ، فى كتابه « تهذيب الأسماء واللغات » (٢١) . ما ذكره ابن مكى من اللغات فى اسم « إبراهيم » .

٤ ـ ونقل عنه ابن خلكان (أبو العباس أحمد بن محمد ت ٦٨١ هـ) ضبط اسم « ابن المقنع » بكسر القاف ، « لأن أباه كان يعمل القِماع ويبيعها (٢٢) » .

٥ ـ ونقل عنه أحمد بن عبد القادر بن مكتوم (ت ٧٤٩ هـ) فى فوائته على « الإبدال » لأبى الطيب اللغوى ، تصحيحه لقول العامة : كاغَظ ، وصوابها : كاغَد (٢٣) .

٦ ـ نقل عنه محمد بن عبد الله الزركشى (ت ٧٩٤ هـ) فى كتابه « إعلام الساجد بأحكام المساجد »(٢٤) رأى ابن مكى فى جواز مَسْيد ، بالياء

---

(٢٠) المطرب : ٩٢ ونقل هذا التصويب ايضا فى المدخل : ٤٠
(٢١) ١ ـ ٩٨
(٢٢) وفيات الاعيان : ١ ـ ٤١٧
(٢٣) الابـدال : ٢ ـ ٢١
(٢٤) ص : ٢٦

وفتح الميم فى : مَسْجد .

٧ — نقل عنه ابن العماد الحنبلى (ت١٠٨٩ هـ) فى « شذرات الذهب »(٢٥) ، ما قاله ابن مكى فى لقب الشاعر :كَشاجِم (محمود بن الحسين السندى ت ٣٥٠هـ) حيث ذكر أن أحرفه جمعت من صناعته . . . »

وفى هذا دلالة على قيمة الكتاب ، والثقة فى مؤلفه .

* * *

(٢٥) ٣ — ٣٨